

٢١٦٤

م. ك

المنهاج المنتخب من ضوء السراج، للكلاهدى، محمود

ابن أبي بكر - ٧٠٠ هـ. كتبت في القرن الحادى عشر
الهجرى تقديرًا.

٥٣ ق

١٩ س

٥١٧ × ١٢ سم

٦٠٨١

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الأعلام ٤٢: ٨ بروكلمان ٣٧٩/١، الذيل ١: ٦٥٠

١ - الفرائض، ألغقه الاسلامي وأصوله أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ.

٤٥ ١٧ ١٢

١٨ ١٦ ١٧ ١٤





٢١٦٤

المنهاج المنتخب من ضوء السراج، للكلابادي، محمود

م. ك

ابن أبي بكر - ٧٠٠ هـ. كتبت في القرن الحادي عشر
الهجري تقديرا.

٥٣ ق ١٩ س ٥١٧ × ١٢ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

٦٠٨١

الأعلام ٤٢: ٨ بروكلمان ٣٧٩/١، الذيل ١: ٦٥٠

١- الفرائض، الفقه الاسلامي وأصوله أ- المؤلف

ب - تاريخ النسخ.

٤٥ ١٧ ١٢ ١١ ١٠

١٨ ١٦ ١٧ ١٤

كتاب منتخب ضوء السراج
 شرفه السراجي للعلامة
 ابا العلاء محمد بن ابي بكر
 ابن ابي العلاء البخاري
 الرازي رحمه
 محمد بن السراج

كتاب منهاج المنتخب
 من ضوء السراج
 تصنيف المذكور
 أعلاه
 تم

مكتبة جامعة القاهرة قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٠٨١ في ٤٥/١٧/٤٩
 العنوان: منهاج المنتخب من ضوء السراج
 المؤلف: العلامة ابي بكر محمد بن ابي العلاء البخاري
 تاريخ النسخ: الحادي عشر من القرن
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ٥٢ من ١٥/١٧/٤٩
 ملاحظات: ---

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله المصنف بالكمال المقدس ذاته
عن التفسير والذوال والصلوة عدا فصيح العرب
والعجم محمد المبعوث الى كافة الالام فان العبد
الداني برحمة ربه المستغنى باليقين بالاعلاء
محمد بن ابي بكر بن ابي العلاء البخاري مولدا
والرازي عمدا سهل الله عليه طريق الرشاد
الامين والفوز يوم المعاد يقول قد انت رائي
بعض الاعزة ان انت خبت الشرح الذي سمعته
رضو السراج ما يتعلق بلفظ متن الكتاب فاحتج
وكنت طالب به والحوادث دون مراني حتى
اتفق في مدينة السلام مقام شرعت فيما طالب
و رجوت ان لا اعاب نته ما غماص اولى الفضل
والزكاة في مواحين الجواهر لاهل العناء فان
ظرفهم سوى ما استخرج طائفة السنين فان
الكلام وجوها و فرق كل ذي علم عليهم وانت خبت
ما كنت في الشرح قد مرور دت عليه الا ان
في اللفظ ما نسرته وسميته بكتاب محتاج المتن
من رضو السراج اسأله الله تعالى العفو والعز

فانه هو المستعان وعليه التكلان فاقول بانه
التوفيق اما قول المصنف رحمه الله
الثناء بعد الاحسان لا قبله خلاف المدح فانه
يطلق على ما قبله وعلى ما بعده فاختر الحمد دون المدح
لان الثناء على الله تعالى لا يكون الا بعد الاحسان
فانك لا تقدر ان يشي عليه الا بتوفيق منه ونعمة
و حرم التوفيق بيه فجئني عندنا وعند
المعزة لهداهم تعا العهد واصل الخلاف ان
الافعال التي تصدر من العباد خلقتا مضاف
الى الله تعالى ولا صنع لهم فيها سوى الكسب عندنا
فيكون المستحق للحمد هو الله تعالى دون العباد
فجئني قوله الحمد لله اي جميع المحامد التي تتعلق
بالاعيان والاعراض به تعالى وعندهم لما كان
خلقتا مضافا اليهم فيكونونهم المستحقين للحمد
فيصير معنى قوله الحمد لله اي المحامد التي تتعلق
بالاعيان ودون الاعراض به وهو معتبر
وهي كقوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة
من اهلها اي دخل موعده مدينة مصر لا يبين
في اللفظ بل هي مقدرة في الذهن ولا يصلح ان
يكون

للجسد لان موسى ما دخل في جميع مداين الدنيا وترون
 الحمد باسم الله دون ساير اسمائه لانه اسم الذات
 فيشتمع جميع صفاته الحسنة ويصير جميع المحامد
 باراً لجميع صفاته التي يستحق الحمد عليها كالديان
 والدرزاق والفتاح في ساير اسماء الصفات بجلاله
 ما اذا ترونه باسم من اسماء الصفات فانه لا يدرك
 الا على ذلك واما الله فتعند الخليل واسم كيان
 انه اسم غير مشتق تفرد به البارئ جل جلاله كبر
 في اسمائه بحسب الاعلام لا يشترك فيه احد قال الله تعالى
 هل تعلم له سميا اي هل تعلم احد اسمي الله غيره وكلما كثرت
 على الله مشتق واصلة من الله الالهة اي عبادة
 وفيه قسمة اسمها من رضى الله عنها وذكركم والبتك
 اي عبادة تلك والآله والآله من اسماء الاخوان
 كالجل والذو اسم يقع على كل معبود وكل ما باطل
 ثم غلب على المعصوم وكل كما ان النجم اسم لكل كوكب
 ثم غلب على الشيا وكذا كل سنة على عام الخط
 والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب لبيد
 في عرف النخلة والاصل على الميسوط في عرف
 الفقهاء وام الدار على الجارية التي ولد من مولاه

وادعى المولى ولده واما الله بخذف الهمزة فمختص
 بالمعصوم والحق لم يطلق مع غيره ومعناه المستحق
 للعبادة التي لا تدفع العبادة **قوله** رب العالمين
 صفة الله ولرب معنيان احدهما ان يكون
 بمعنى التربية فقال رب فلان الضيعة يربها رباً
 اذا اربها واصطفا فهو رب وصفه بالمصدر للمبالغة
 كما يقال شارب عدل وادب حسنة فقه كلة والثاني
 ان يكون بمعنى المالك يقال رب الشيء اذا ملكه ومنه
 قد رصفوا ان لا يسقيان دان يربى رجل من
 قد راحب الحق من ان يربى رجل من هوازن
 ولم يطلقوا الرب الاله اسم الله تعالى وحده وهو
 في غيره على التقليد بالاضافة لقولهم رب الدار ورب
 الناقة والعالمين جميع عام على دنخام وطامع
 وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالم لكونه علم على
 قدرته وافتقاره الى محدث تدبير فان قيل جميع
 وهو اسم جنس فليس ليشتمل على كل خاص ما سمي به
 اولاً يتدرج الى عالم كل زمان وحسن الجمع بالواو
 والنون لان الاصل فيه العنقاء وغيرهم بطفيل
 عليهم **قوله** حدثا كبرين منصوب على المصدر

لان قوله الحمد لله بمعنى احمد الله فصار تقديره واحدا
مثل حمد الكبريت وانما اضاف الحمد اليهم لان الحمد
قد يكون شكرا للصنعة وقد يكون ابتداء لثناء
على الرجل يقال حمدته على معرفته كما صار شكرا
وعلى حمدته على علمه وسجاعة اذا اثنى عليه بذلك
فبين انه اراد بلسان الحمد لله حمدات كبريت تسمى لما
الحمد الا ابتداء هي **قوله** والصلوة على خير البرية محمد
عطف على قوله الحمد لله وهي من الله تعالى رحمة ومنه
الملائكة استغفار ومنه البركة الدعاء كذا ذكر الجوهري
انه في الدعاء الدعاء قال الاعشى وناولها الروح في دنيا
وصلى على دنيا وارثهم اي دعاء دنيا بالبركة وقال
ايضا عليك مثل الذي صليت فان تمضي دنيا فان
يجنب المرء مصططما اي لك مثل الدعاء الذي
دعوت فيه به البرية بقلب الهمزة تاء وادغام الباء
الاول فيهما واحد البراءة شقيقة من يد الله الخلق
اي خلقهم يد يامس الضفاوت وهذه الباء في اسم من
اسماء الهاء قال الله تعالى تدرى خلق الرحمن من
تفاوت ومحمد عطف ببيان من خير البرية ومنا
التبليغ في كونه محمدا اذا التفعيل للمال **قوله**

والله الطيبين **قوله** الاله الا اهل ولهدا صغرا هيدا
فابتدلت هادوه الفا وهو مخصوص بالاشراف
واو في الخطر والشأن يقال الاله العباس والارها
ولا تعال الاله الاسكان والمحاك والحمام فان
قيل لم قيل الاله فرددت لانه كما كان من الاشراف
واو في الخطر قلت للتصوره بصورة الاشراف
وقال امره الى ابصار من اولى الخطر والاله المومنين
لان الاله انبياء متبعوهم بالاله تعالى جواس
نوح عليه ام انه ليس من اهلك لما نادى به فقال
ان ابني ميه اهل تقي ابنة ان يكون من اهل مع ان ابنة
خلق من مائه لم يكن متبعاه نعم ان الاله النعم عليهم
متبعوه وبهم المومنون الطيبين اي الظاهرين
الذين طهر الله قلوبهم من دنس الشرك **قوله**
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الزايف
وعلموها الناس فانما نصف العلم قوله عليه ام
تعلموا الزايف من قبيل حذف المضاف واكمة
المضاف اليه مقامه اي علم الزايف وانما سمى علم
الهدايت زرايف افتدا بكتاب الله تعالى
فان الله تعالى في آخر آية الهادي زريضة

من الله والفرض في اللغة عبارة عن التقدير والقطع
والبيان قال الله تعالى سورة اترينها وفرضنا
اي قدرناها ويقال فرض الحياط الثوب اي قطعه
وقال الله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي لباس الله لكم
كفارة ايمانكم فسمى هذه السهام فدا أرض لها مقدورا
مقطوعات سبيلات في كتاب الله تعالى والذو
اللام فيه يجوز ان يكون للعبد اي تعلموا هذا الفن
من العلوم ويجوز ان يكون للجنس اي تعلموا جميع
انواع هذا الفن فانه يشمل على انواع شتى من العول
والرد ومقاسه الجرد والمناسخة وغيرها وانما ات
الضمير الدارج اليه في علمه فانها صيغة الجمع
وكل جمع مؤنث واما الكلام في تاويل قوله نصف
العلم فقد سبق هذا الاقوال فيه في الشرح المرسوم
بضوء السراج **قوله** علموا ونار جهنم الله احقر ان غنى
قوله ان تفي بركات ترتب الوحدة عنده بطريق
اخر وذكر مسطور في الشرح القديم **قوله** بتدكية
الميت اسم من الذكر فعلة بمعنى منقول كالطلبية
منه الطلب بمعنى مطلوبة وهي صفة موصوفة
يحدوث انما شيئا متروكة قاله شيخنا ومولاى

حافظ

حافظ الدين طال الله بقاءه **قوله** بتكفينه وتجهيزه
التكفين اتخاذا الكفن والتجهيز اتخاذا جهاز
الدفن من التابوت وغيره واتباع بذكر التجهيز
لانه لو اقتصر على التكفين لما اشتمل على بقية الجاهز
وهو نظيره قوله علمه السلام فلاولى رجل ذكر اتبعه
بذكر الذكر ليشتمل على البالغ وغيره فانه لو اقتصر
على قوله فلاولى رجل اشتمل على غير البالغ لاراد
اسم لمن جاوز حد البلوغ فكذا هذا فان قيل ما الوجه
في هذا السياق فانه لم يقل يبداء بتجهيزه ثم غير ذكر
التكفين وكان سعى ان يذكر بذلك السياق لان
التجهيز يشتمل على التكفين قلت هي من قبيل الخرج
من الخصوص الى العموم للمبالغة في التكفين وليعلم
ان الاصل هو التكفين وبقية الجاهز من لوازمه
قوله من غير تبذير ولا تقتير التبذير الاسراف
والقتير ضده وقد مرناهما في الشرح **قوله** ثم يقضى
ويؤنه على البناء للفعول وهو مجعول يقضى
من القضاء دون مجعول يقضى من الاقضاء
قوله من ثلث ما بقى من الدين اكتفى بقوله بعد الدين
لان من ضرورة كون التنفيذ بعد قضاء الدين

بعد التجميع والتكفين لان فصلا بين مؤخر عن
التجميع والتكفين كما ان انت ملاحزت على الباء
يكون مؤخر عن الالف لان ابياء مؤخر عن
الالف **قوله** بالكتاب **واسته** واجماع الامة
الالف واللام في الكتاب كوزان يكون كلفه اي
القرآن ويجوز ان يكون بدل الالف المضاف اليه
اي بكتاب الله تعالى والالف واللام في السنة كذلك
اي الحديث او سنة الرسول عليه السلام وبه في
الامة لتعدي اي هذه الامة والعامة في بيدها للتفسير
قوله وبهم الذين موصوف الذين يحذوف اي
الدولة الذين وهم متبداء والاسمع صفة في
الجملة المصدرية فلللام خبره **قوله** ثم بالعصبات خمسة
النسب اي ثم يبدأ في الباء من اصحاب الغرائب
بهم دون العصبة السببية او في جميع المالكم
عند عدم اصحاب الغرائب والالف واللام
في بالعصبات الخمس فيسرى هذه الواحد
لجميع لانها اذا كانت للجنس بطل مع الجمعية
كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد اي قال
النسب لان مع الجمعية لو كان في لفظ النساء امر اي

خلت

خلت له امرأة واحدة وانما ذكر العصبات بلفظ
الجمع لاجل الازدواج فانه ذكرهم في مقابل اصحاب
الغرائب وهي صيغة الجمع **قوله** كل من ياتك
كل اصبغت الي من وهو العموم فيكون معناه
عاما **قوله** وبما القبة الغرائب ما هذه مع الذي
ومر صرفها بخذوف تقديره السنع الذي
هي في محل النصب عن انها مفعول ياخذو
الغرائب اي اصحاب الغرائب على تقدير حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وعند
الانفراد اي عند عدم اصحاب الغرائب
ثم بالعصبة من جهة النسب اي ثم يبدأ به في
الباء من اصحاب الغرائب اي في الجمع عند
عدم وعدم العصبات النسبية والالف
واللام في بالعصبة الخمس فيدخر في كل من
يعتق بحمل او بغير حمل او بغير نسب الكفاية
او القدر **قوله** ثم عصبة اي يبدأ بعصبة
الذكر النقي الذي قد مناه فان قيل في ابن
فيده بالذكر فان الشيخ ذكره مطلقا
قلنا من قوله عليه السلام ليس للنساء

من الدلائل اما المقتن الحديث **قوله** ثم الرد
 على ذوي الفروض النسبية اي ثم يبدأ برؤاها
 على اصحاب الفروض عند عدم العصبات
 المذكورين بقدر حقوقهم اي على صاحب السدس
 بقدر السدس اي بعد سدسه وعلى صاحب
 الثلث بقدر ثلثه وعلى صاحب النصف بقدر
 نصفه وانما قيد بهم بقوله النسبية لخرجهم
 الزوجان فانه لا يرد عليهما **قوله** ثم ذر الارحام
 اي يبدأ بذوي الارحام عند عدم اصحاب
 الفروض النسبية وجميع العصبات المذكورين
 وقيد بعدم اصحاب الفروض النسبية وجميع
 العصبات لانهم يردون مع احد الزوجين
 لعدم كونها من اهل الرد **قوله** ثم مولى المولات
 اي يبدأ به عند عدم هؤلاء المذكورين الا
 احدا من زوجين فانه سدا به في الدار فيرد
قوله ثم المقر له بالنسبة على الغير بحيث لم يثبت
 نسب ما قدره منه في ذلك الغير اي ثم سدا عند
 عدم هؤلاء المذكورين في النسبة له راجع الى
 الالف واللام في المقر لان معناهما ثم الذي

اقره

اقره وفي نسبه راجع الى المقر له في باقراره راجع
 الى المقر هو المييت من الغير اي المقر عليه **قوله** اذا مات
 المقر له اقراره قيد به لانه ان رجوع عن اقراره قبل
 موته صار هذا الاقرار كأن لم يكن وهذا اذ لم
 يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه او لم
 يتم اقراره اذ اصدق اقراره قبل رجوعه
 او اقر قبل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن اقراره
 لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة
 ثبتت نسبه ارثه من المقر ويصير تصديق
 المقر عليه او باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار
 المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا تنفع رجوعه
 اقراره **قوله** ثم الموصي لم بجميع المال اي يبدأ بالموصي
 عند عدم هؤلاء المذكورين اي بتكليف وصيته فاما
 المصطفيه اذ لا يثبت ما بقي بعد الدين وادقنا
 تلتية حتى يقسم بين الورثة فاذا لم يجد احدا من
 الورثة يكل حقه **قوله** ثم بيت المال اي ثم يوضع
 في بيت المال عند عدم هؤلاء المذكورين وهذه
 الاسماء التي جاءت بعد ثم بحجرات بالباء
 صلة ليعيدوا للعطف على فيبدأ باصحاب

المقدرة

القريب الاقرب في بيت المازانه محرو ربي
 المقد رصلا ليوضع لانه ليس بعده محقق آخر
 ليبدأ به ويقدم على ذلك المحقق فلا يصح
 ان يقدر فيه يد اربع صليتها وهي ابناء فيقدر
 فيه موضع وصليتها وهي في قوله في موانع الارث
 قوله المانع في الارث اربعة منه قبيل حذف
 الحد صرف واقامة الصفة مقامه اي السبب المانع
 قوله والقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص
 او الكفارة اي وجوب القصاص في العمد والكفارة
 في الخطاء وقيد به لان كل قتل لا يتعلق به وجوب
 القصاص ولا الكفارة لا يوجب الحرام لقتل
 الصبي والمجنون موارثهما قوله واختلاف الدينين
 اي الاسلام والكفر لا يكون بين اليهود في
 النصارى اختلاف الدينين وكذلك بين
 عداهم في اهل الكفر عندنا خلافا لابن ابي ليلى فان الكفر
 كلمة واحدة عندنا وعند النصارى وعند اليهود
 كلمة واحدة عندنا في اهل الكفر قوله او كما قال اجد
 الله شاهدا على انك الله بان الشيخ راو حطاطا
 الدارس حكما نظري احدهما ان يكون في دار الاسلام

حقيقته وبينها اختلاف حكما فالمستامن والذمي
 هو نظير الاول والحريان من دارس مختلفين
 هو نظير الثاني قوله باختلاف المنفعة والملك
 فان قيل لم تقدم المنفعة على الملك فان الملك هو
 الاصل والمنفعة ابتاعه فكان ينبغي ان تقدم ذكر
 الاصل على الفرع قلنا انما تقدم ذكر المنفعة على
 الملك لان الملك لا يكون ملكا الا بالمنفعة فكانت
 المنفعة شرطا لكونه ملكا فيقدم عليه كما ان الضرر
 لما كان شرطا للصلوة تقدم ذكر كتاب الطهارة
 على كتاب الصلوة قوله لا انتطاع العصية فيما
 بينهم ان هذا التعليل الى انه هو كانت العصية
 باسم من الملكين والمنعني من ان ظفر رجله في
 احد المنعني برجله الاخرى لم يقتد او ظهر
 احد الملكين عدد ينصره الاخر لا يكون سبها
 اختلاف الدارسين بالاصح ثانيا واعلم بان
 الشيخ رحمه الله وضع اختلاف الدارسين في الكفار
 ففهم من هذا انه يوثق حق الكفار ولا يثبت في
 المسلمين وهكذا صرح بالتنصيص على من في الشرع
 القديم من ان التاجر المسلم لو دخل دار الحرب

لاجل الفخارة فأت اخذ اقراره في دار الاسلام
 او مات ههنا دار الحرب يريث ويورث عنه
 وكذا السلام اذا اسر باهل الحرب ولحقه بدارهم
 فأت اخذ اقراره في دار الاسلام او مات
 بهونه يريث ويورث عنه وذكر في نسخة
 الرازيين لبعض من يختار حرم الله اخلت
 الدار ببيت حق المسلمين ايضا في آخر من
 اسلامه دار الحرب وما جرحا حدهما الى دار الاسلام
 ولم يهاجرا الاخر فأت احدهما لم يريثه الآخر
 وحدثت هذه الرواية بيلديني ابو الحديدة
 قال اصله شانه والدين محامل الى ان هذا كان في
 ابتداء الاسلام حين كانت الهجرة فريضة
 فقالوا الذين احبوا ولم يهاجروا ما لكم ولايتهم
 من شئ حتى يهاجروا فلما كانت الدولة المنغية من
 شرا جروهم فلم يهاجروا كان المرات شغيا
 لان ائمتي المرات على الدولة فاما اليوم فينبغي
 ان يريث احدهما من الآخر ولا يكون اختلا
 الدارين لان حكم الهجرة قد نسخ بقوله عليه السلام لا
 هجرة بعد الفتح وبقوله انما جرح في هجرة ما من الله عنه

و مستحقهما

باب المعرفة الفروض

قد بينا معنى الفرض لغيرنا تقدم من هذا الجمل قوله
 كاصل فيه مستحقين بالنون وهو مجرور بالعطف
 على الفروض وعلامة الياء لانه جمع المذكور ان لم
 يكن **ف** اضيف الى ضمير اسقطت النون منه
 والضمير المؤنث راجع الى الفروض دون
 المعرفة لفظا ومعنى اما من حيث اللفظ فلان
 الاصل فيه ان يكون الضمير راجعا الى اقرب
 المكبرة واقترب المكبرة الفروض دون المعرفة
 واما من حيث المعنى فلان الضمير لجعل راجعا
 الى المعرفة لف المعنى **قوله** الفروض المقدر في
 كتاب الله تعالى قيد الفروض بقوله المقدر في
 كتاب الله يخرج منه جملتنا ثلث بايبقى الذي هو
 فرض الام في احدها وما يخرج فرض
 باب العول كالسبع والتسع **قوله** في
 ذكر فاما ليست بقدرية كتاب الله تعالى **قوله**
 اصحاب هذه السهام اي هذه الفروض الستة
 المقدرية اثناعشر فزاي ثلث لان الفرض لا
 يستعمل الا في الثلث الى العشرة ولا يستعمل الا

في الرجال فيكون ههنا بين النفس **قول** اربعة
 بدل من اثنا عشر فزاد البعض من الكل وكذلك
 ثمان من اثنا عشر **قول** وبهم الاب قال اصلي الله ثمانية
 واعلم ابن الشيخ انه تقدم الاب على الجد والجد على
 الاخ في الذكر لان الجد محجب بالاب والاح لا محجب
 بالجد فيقدم المحجب على المحجوب واما تقدم الاخ
 لأم على الزوج فلانه نسي الزوج سبي فيقدم
 النسبي على السبي وكذا في النساء مما تقدم الزوج
 على السب لان الزوج اصلها فانها تولدت منها
 واما تقدم البنت على بنت الدار فلانها تقوم مقام
 البنت عند عدمها فتقدم المحبوب على النائب
 واما تقدم بنت كمال على الاخت لأم فلان
 بنت الدار جزء الميت والاخت لأم جزء
 ابية وجزء اقرب الله من جزء ابية فيقدم على ما
 واما تقدم الاخت لأم واما على الاخت لأم فيقدم
 البنت على سب اس تقدم المحبوب على النائب واما
 تقدم الاخت لأم على الاخت لأم فلان الاخت
 لأم اتصلت الى الميت بقراءة الاب والاخت
 لأم اتصلت اليه بقراءة الام وقراءة الاب اقرب من قراءة

لأم تقدم الاقرب واما تقدم الاخت لأم على الام
 فلان الاخت لأم انما زادت على الواحد بحجب
 الام من الثلث الى السدس فيكون حجب الحبيب
 مقدما على المحبوب وكذلك تقدم الام على الحدة
 لانهما محجب بالام بسدوم المحجب على المحجوب فان
 قيل ينبغي ان تقدم ذكر الام على غير ما في النساء
 كما تقدم ذكر الاب على غيره من الرجال قلنا معرفة
 نصيب الام مفترقة الى معرفة نصيب للاخت
 من وجه بخلاف من تقدم ذكره من النساء على الام
 فان معرفة انصباها ليست مفترقة الى معرفة
 نصيب الام فلهذا لا تقدم ذكر الام على غيرها من
قول وان سقطت بنت العا من السفول ضد
 العلون من حد نكاح خطاء من ضمنها من اهل
 يسابور لانه من السفال وهو الدناوة من حد
 شرف قال اصلي الله ثمانية اعلم بان الشيخ في الحد
 بقوله ابو الاب واما قيد بهذا التنبيه لخرج
 الحد اب الام وكذلك في الحد الصحيح بقوله
 وبه التي لا دخل في نسبتها الى الميت حد فاسد
 فيصير مشتركة الى معرفة الحد الثاني فيقول الحد

الفاسد هو الذي تدخل في نسبة الى المبيت
 ضرورة ان الحد الصحيح هو الذي لا يدخل
 في نسبة الى المبيت ام اذا كانت نسبة
 الحد خالية عن كل حد فنزله الصفة في الصحيح
 فانهم **قوله** اما الباب فله احوال ثلث العدد
 جمع المذكور من الثلاثة الى العشرة بحسب بالتاء وفي
 جمع المؤنث بغير التاء على خلاف القياس يقول
 بلانة راء وثنت نودة فلهذا قال احوال
 ثلث لانها جمع المؤنث فانها جمع حار وهو
 مؤنث سماع **قوله** وذلك مع الالف والياء
قوله او ابنة الابن **قوله** وذلك الالف فان قيل
 ما الفرق بين الفصيلين ومن الفصل الثالث
 فانه عطف في الفصل الاول اس الالف على الابن
 باو وكذا في الفصل الثاني عطف ابنة الابن
 على ابنة باو واما في الثالث فعطف ولد الابن
 على ابنة باو وقلنا الفرق في الفصلين الاولين
 بكون واحد واحد هما فلما نص الحكم حار وجود
 احدهما كان ذلك نصا للحكم حار وجودهما جميعا
 بخلاف الواو فان ذكر نصا للحكم حار وجودهما

ولم يكن

ولم يكن نصا للحكم حار وجود احدهما لان
 كلا الوجودين لا يوجد في احد الوجودين
 وهذا بخلاف الفصل الثالث حيث عطف
 هناك بالواو لان الشرط هناك عندهما جميعا
 واما في العطف بالواو لان في العطف باو
 يقتضي ان يكون الشرط بعدم الجهل في عدم
 احدهما لم يوجد عندهما لان في عدم احدهما وجود
 احدهما واما ان كان وجود احدهما لم يكن عندهما
 فلهذا عطف في الفصلين الاولين بالواو وفي
 الفصل الثالث بالواو فان قيل ما الفرق بين
 الفصيلين الاولين وبين الثالث فانه قال فيها
 وذكر ولم يقد في الثالث ثلث البراءة اذا
 منها اسم الاشارة والتمسح بالبراءة
 معناه حتى يصح الاشارة والتمسح بالبراءة
 التمسح بالبراءة وهو الغرض المطلق وهو السدس
 وكذا في الثاني والعصيب مشع لئلا يمسح بالبراءة
 ولا ذكر في الثالث فان تم التعصيب المحض
 ليس بشئ معين حتى يصح الاشارة والتمسح بالبراءة
 في الفصلين الاولين اسم الاشارة ولم يذكر في
 الثالث

قوله والتعصيب المحض قال اصله شانه
 المحض في اللغة اللين الخالص وهو الذي لم يخالط
 الماء حلو كان اذ حاضرا ولا يسمى اللين محضا
 الا اذا كان كذلك ورجل ما حضى اي ذو محض
 كقولك لاسر نام ذكره الجوهري ثم استوعب كل
 شيء خالص متاخره بحض اي خالص النية الذكر
 والا نتي ولجمع فيه موآء وان شئت انشئت
 وتليت وجمعت مثل قلت وبحكم فيصير معنى
 قوله والتعصيب المحض اي العصب الخالص
 الذي لا يخالط الوض **قوله** الا انه اربع مسائل
 وسند ذكرها ان شاء الله ثم ذكرها ستفرقاني
 مواضع شغل نور ودها جمعا ههنا ليسهل
 عليك ضبطها فنقول احدى ان بني الاعيان
 والعدلات كلهم يقطعون بالاب بالاتفاق وبالجد
 عند المحسنة خلافا لما فالجد عندها لا يكون
 كالاب في هذه المسئلة **والثانية** ان اللام تثبت باق
 مع اخذ الزوجين والاب ولو كان مكان الاب
 حد فللام تثبت جمع المال عند المحسنة رحمه الله
 خلافا لاسوسن **فان** لها تثبت البائة ايضا

عنده

عنده فلا يكون الجد ههنا كالاب عندهما **والثالثة**
 ان ام الاب يحجب بالاب ههنا خلافا لما ذكره
 السانعي رحمه الله ولا يحجب بالجد بالاتفاق فلا يكون
 الجد ههنا كالاب بالاتفاق بين اصحابها **والرابعة**
 ان المقتك لو ترك اب المقتك وابنة عند المحسنة
 ومحمد رحمه الله هو قول ابو يوسف الاول والاولا
 كله للابن خلافا لقول ابي يوسف الاخر فان للاب
 سدس الاولاد ولو ترك ابن المقتك وحده الاولاد
 كله للابن بالاتفاق فالجد ههنا لا يكون كالاب
 في قول ابو يوسف الاخر **فلهذا** اربع مسائل التي
 استثنى ها التحريم **قوله** واما اولاد الام
 فاحوال ثلث فان ثبتت عد في الدجال الاخ لام فكان
 يسقى ان يذكر ههنا احواله فقط لانه في فصول
 فلم جمع بينه وبين الاخت لام وقال لا ولا والام احواله
 ثلث قلنا لانه لو ذكر احواله فقط لاحتاج في فصول
 النساء الى ذكر احوال الاخت لام وقد ثبت بالنسب
 ان حكم الاخت لام حكمه جمع بينهما وذكر احوالها
 مرة واحدة **حيث** لا يحتاج في فصول النساء الى
 ذكر احوالها **قوله** لولا احد والاثنين وذكرهما

بعد ذكر المذكور لان تقدير الكلام للولد
 الواحد وللولد من الامر من ذكر اولاد الام
 وانما ذكر بلفظ الولد ليشتمل الذكر والانثى
 فان ذكرهم وانثاهم في الاستحقاق سواء **قوله**
 والثالث للثنتين فصاعدا اي فذهب
 عدوهم لما حاله الصعود عن الاثنى عشر في
 الثالث كما ثبت للثنتين منهم فكذلك ثبت لما
 فوق الاثنى عشر فيكون منصوبا على الجاهل العبد
 ويكون عطف الجملة على الجملة لانه لا يجوز ان يكون
 عطفا على الثالث لفظا ومعنى اما من حيث
 اللفظ فلانه مرفوع وهذا منصوب ومن حيث
 المعنى لان الصاعده عدد رؤسهم ذوات الثالث ولا
 يجوز ان يكون عطفا على الاثنى عشر لانه مجرور
 وهذا منصوب فيعذر جملة بلاية بهذا الموضع
 حتى يكون عطف الجملة على الجملة كما هو في قوله اخذته
 بدرهم فصاعدا اي فذهب النفس الى حال الصعود
 على الدراهم والمسلمه المذكوره في شرح المفصل
 لا يلزم الحاح **قوله** ذكرهم وانثاهم في القسم
 والاستحقاق سواء يعني عند اختلاف الذكور

بالاناث

بالاناث لا يفضل الذكور في القسم منهم على الاناث
 وعند عدم الاختلاف يحس انهم ما يستحق
 ذكرهم منهم الثالث او اربعة فان قيل والاختلاف
 مستدرك لانه يلزم من كونهم متساوين
 في القسم ان يكونوا متساوين في الاستحقاق
 قلنا لا لانه لا بد ان القسم والاستحقاق امران
 متغايران فلا يلزم من كونهم متساوين في
 احدهما متساوين في الآخر **قوله** النصف
 عندهم الولد والولدان الى قال اصله انثاه
 واعلم بان الاشكال الذي ورد في فصل الاب على
 العطف بالعوار وباب وواردها والحجاب شيئا
 بها كقوله قد ذكرنا هذا الاشكال بهما في شرح
 فصول الف **قوله** الربع للواحدة مع
 اي للزوجة الواحدة **قوله** ما فوقها الى الرابع
 على تقدير حذف الموصوف والكلام في قوله
 فصاعدا من حيث اللفظ مرة في فصل اولاد
 الام وفيه شيء آخر فتعذر ههنا التمسك بآية
 اللفظ فان قيل كيف يستقيم مدله فصاعدا لان
 الله تعالى قال ولهم الربع مما تركتم وقار فلو

م
 اثبت مما ذكرتم و ليس وتركتم صيغتهما
 متبادلهما بالجمع فتفصل انقسام الاطراف على الاطراف
 فتقابل كل ميت واحد امرأة واحدة قلت
 انما يستقيم بقوله نعم فانكم اياها طاب لكم النساء
 متى وثلاث ورباع فانه كما شرع للرجل حوازي
 نكاح ما يندى الواحدة الى الرابع وواحدة عليه
 العدل بين نساءه في حقوق النكاح فلما ان
 العدل واجب عليه حال حيوته في حقوق النكاح
 وميراث المرأة من حقوق النكاح فيكون
 ميراث المرأة من ميراثه على السوية ولو كان او متا
 فيصير ميراثا لمرأة واحدة حكما ليقابل كل ميت
 واحدا امرأة واحدة حكما **قوله** واما لبنات
 الصلب الالف واللام فيه يدل على المضاف اليه
 اي لبنات صلب الميت فان قيل ما الغاية في
 هذا التقيد فانه لم يقل للبنات وقيدهن به
 قلنا انما قيدهن لاختصاص الحكم بالبنات دون
 بنات الابن فان اسم البنات قد يطلق على
 بنات الابن يقال لجمع النساء بنات ادم
 وهو يقصص الواحدة للحال والضمير الجمع

ال

الا الان وهذه الحجة بمنع التعليل كما يقول انما
 يكون المال بينهم فذكر مثل حظ الانثيين لانه
 يعصبن **قوله** وبنات الابن كبنات الصلب
 ما يقع التشبيه به الحكم بان الواحدة النصف
 وللانثيين الثلثين او مع ذكر كذا ذهاب
 للذكر مثل حظ الانثيين **قوله** تكية للثلاثين
 منصوب على انه مفقود لم اى ثبت له
 السدس مع الواحدة الصلبة لتكيد السدس دون
 فرض ابتدائي فان فرض البنات الثلثان
 ولما اخذت الواحدة الصلبة النصف بقي
 سدس آخر يكون لبنات الابن ليكمل فرض
 البنات الا ترى ان فرض البنات لما كمل بوجوه
 الصلبيين لم يكن لبنات الابن شيئا منه ذلك
 الفرض **قوله** الا ان يكون حاله خامسة لهن و
 بخلافهن خبر يكون واسمه غلام يدم على خبره
 لانه نكرة والخبر حار ومجرب **قوله** يعصبن
 بنصب الباء عطفا على ان يكون والدوا في
 والبنات للحال **قوله** بينهم اي بين هذا الغلام الحاد
 او الاسفل منهن وبين جميعهن وانما ذكر بطرس

التقليب وكذلك الضمير في السقوط **قوله**
 بعض من اسفل من بعض فبعض من مرفوع
 على انه مبتدأ وفي امراب اسفل وجهان يجوز
 ان ترفعه على الخبر ويجوز ان ينصب على الظرف
 ويكون بعض من محذوف فيكون تقديره
 بعض من مستقر وممكن في المرتبة كما بالاسفل
 من بعض كقوله تعالى والركب اسفل منكم والرفع
 اوجه لعدم الحاجة الى الاضمار وهذه الجملة في محل
 النصب على انها صفة لثلاث بنات **قوله** يوارى
 كوز من خمسة مواضع في المداواة وهي المحاراة
 الاول والخامس منها ياليا وعلى صيغة الغائب
 المذكور الثاني والثالث والرابع بالتاء على
 صيغة الغائبة **قوله** وللوسطى مع من يوارى
 كوز فيه التذكير والتانيث فالتذكير نظر
 الى لفظ من والتانيث نظر الى معنار
 مع من اي مع البنات التسع لان الضمير لا
 يصلح ان يكون راجعا الى السفليات
 فقط لان بعض صيغ البنات بالعلامة
 مقصورا بالسفليات وانما هي جميع **قوله**

قوله من كانت محذاه ومن كانت فوقه من
 صاتان كلتا هما بدل من الضمير في بعض بدل
 البعض من الكل لان العلامة لا يعصب من و
 من البنات فتكون المراد بعض من دون
 البعض والضمير ان المذكور ان في محاذاته و
 فوقه راجعان الى العلامة والمحاذاة
 مثل اراء وموازاا وزنا ومعنى فان الفعول
 بكسر الفاء لغة في باب المخاطبة كما انه كانت بنت
 الفاء لغة في باب التفعيل والباء في محذاه للفتنة
 به في درجته **قوله** من لم تكن ذات سهم من هذه بدل
 من من كانت فوقه بدل البعض من الكل لان
 العلامة لا يعصب الفوقانية التي هي ذات
 سهم من **قوله** ويستط من هو دور العلامة
 ويصير هذه الجملة الاسمية صلبة له ومن هذه
 في محل الرفع لان السقوط لازم فلا يتعدى
 لا يفعل وانما ذكر الفعل نظرا الى لفظ من
 ولو تدري وتستط من دون من الاستقاط
 لجاز ان سقط ذكر العلامة من هو دور من في
 الدرجة فعمل هذا التندير من هذه يكون في كل

في مقابل الجمع وعصوبة الاشئ مع وجود انثى
 اخرى بخلاف القياس يسعي ان يبقى على مورد
 النص قلنا لهذا وجبان احدهما ان مقابلة
 الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كما
 في قوله ركب القوم وواجمهم والناس وسوى
 امتن الوجيين وهو ان النبي عليه السلام ذكر
 الاخوات والبنات معرفة بالالف واللام
 وهي للعهد اذ كان هناك معروف اما لفظ
 او ذهنا فاللفظ لقوله كما ارسلنا الى فرقون
 الرسول اي الرسول المعروف والذهن
 كقوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة فلما
 اي مدينة مصر وان لم يكن هناك معروف فللمجلس
 كما في قوله تعالى الحمد لله فهنا لم يكن معروف ايضا
 للمجلس واذا كانت للمجلس ابطال مع الجمعية
 خلف لا يتزوج النساء فتزوج واحدة حيث ولد
 قال نساء فتزوج واحدة لم تحت ما لم يتزوج
 ثلاث نسوة وكذلك لو خلف لاشري العبد
 عبيدا وبها تنسب الى الجامع الكبير فصار تقديرة
 كان النبي عليه ام قال واجعلوا حسن الاحواب

لاروام

لارب وام اولاد مع جنس البنات عصبة
 يكون الواحد والجمع فيه سواء فان قيل وتدرج
 بالالف واللام لتحسين النظم كما في قوله يمثّل
 الحمار يحمل اسنارا وقد لاث عرو ولقد امر على النسيم
 يسبني فحسنت ثم قلت لا يخفى فيجوز ان يكون
 الالف واللام ههنا لتحسين نظم الكلام لا الجنس
 لان قد علمه اللام واجعلوا الاخوات مع البنات
 عصبة احسن من قوله واجعلوا اخوات مع
 بنات عصبة قلنا الاصل ان الالف واللام
 للعهد اذ كان هناك معروف اما لفظا او
 ذهنا وعند عدم المعروف للجنس كما في قوله
 كمثل الحمار يحمل اسنارا وقول ان عرو ولقد
 امر على النسيم يسبني فان الحمد لا تصح صيغة للمعرفة
 بدون الذي لا اجل هذه الضرورة جعلنا الالف
 واللام في المرفوضين لتحسين نظم الكلام ولا
 كذا ههنا فان المانع قد منتف فاجريسا
 على الاصل **قوله** والاحوات لار كما اخوات لاروام
 مانع به التشبيه هو الحكم بان للواحدة النصف
 وللثنتين فصاعدا الثلثين ويذكر مجازيها للذكر

مثل خط الانبياء ومع البنات اوسار الاربع
 والحكم يستقوهم بالطوائف المذكورة **قوله**
 السابعة فان قيل وقد فهدوا الى السادة
 فانه لم يصف الاحوال الرابعة والخامسة
 غيرها قلنا بعد ان قوله الا ان يكون حالة
 خامسة ولا يكون ان يستثنى من الحالة الرابعة
 وليس من جملة احوال **قوله** فبنوا العتات
 والعتات حالة خامسة لبنى الاعيان وسابعة
 لبنى العتات لانه ذكر لبنى الاعيان احوالا ثمانية
 وعد الاحوال الرابع واخر الخامسة وذكر ان لبنى
 العتات احوال السبعة وعد الاحوال الستة جمع
 من خامسة بنى الاعيان ومن سابعة بنى
 العتات وذكر جماعة واحدة احترار عن
 التطويل **قوله** ويسقط بنو العتات ايضا
 بالاخ لا بوام فان قيل ما هذه الحالة الثامنة
 لبنى العتات لانه ذكر ان للاخوان لا بواحوالا
 سبعة وعد تلك الاحوال قلنا لا كذا كقولنا
 من الحالة السابعة ونقد مر الكلام كانه قال
 فبنوا العتات كلام يستطون بالابن وابن الابن

والاخ لا بوام بالاتفاق الا انه فصل هذه
 عن تلك الضرورة وهي انه ادخل بنى الاعيان
 في جمع المحجورين فلما دخل الاخ لا بوام في جمع
 المحجورين لكل من شيعا لان الاخ لا بوام
 من بنى الاعيان فلاجل هذه الضرورة فصل
 الاخ لا بوام عن جميع المحجورين وانما يرد
 اشكاله على ادام بدخل بنى الاعيان في جمع
 المحجورين ولم يدخل الاخ لا بوام في جمع
 المحجورين قال اصلي الله شأنه والاخوة
 والاخوات لا بوام انما سموا بنى الاعيان
 لان عن النبي اتم ما يكون منه وتام الاقبال
 من الجاهلين في حتم ذكره السرخس في شرحه
 وذكر القاضى ابو عاصم في ترايضه فقال سموا
 بذلك لانهم خيار الاحرة والاخوات فان العتات
 خيار النبي ومكذبة شرح شيخ الاسلام خواجه رازي
 فجمع كلا المذنبين الاضافة بيانية عند البصريين
 فانهم لا يجوزون اضافة المصدف الى الصفة
 خلافا للكنونيين وكذا ذكر بنو العتات والماهور
 بذلك لان العتات الصفة مع انهم لا بواحد

وامرات شتى وعنه الحديث للانبيا ^{عليه} السلام
معناه انهم لامرات مختلفات وديتهم واحد
قال اوس وهم عقل المال اولاد بعد فاضل في
عمر الدركه ثانيا وانما سى اخوته اولاد على لانهم
لم يكونوا من امة وهي بنت لانايب لانايب
عاسى رعى ابراهيم وانما كانت اماتهم شتى الا ان
يامين فانه كان من امة وكذلك بنو اخياف
انما سموا بذلك ما خوذ من قواهم من اخيف اذا
كانت احدى عينيه زرقا والاخرى كالا فسمى
يا احدى عينيه الى شىء وبالاحرى الى شىء آخر حال
الاخوة والاخوات لام كذلك لانهم من اصلين
مختلفين ذكره شيخ الاسلام خواهر رادى
في شرحه فيكونا مشتقين من الخيف وهو اختلا
في العينين والاضافة اضافته لليبان لانه يقال
اخوة اخياف ويحوزان يكون ما خوذ من
الخيف وهو الشىء الذى يستزير به الكين سعا
بذلك لانهم كانوا في خيف واحدة ذكره القاضي ابو
عصمه رده في فرائضه **قول** او الاثنين من الاخوة
والاخوات فصاعدا من جهة كانا مع سوا كانا لابل
وام اولاب اولام اما اذا كان في الحسب اثنان منهم

فانه منحصر على احد وعشرين موضعا وذلك اما ان
يكونا اخوين لابل وام اولاب اولام او اللختين
لاب وام اولاب اولام او اخا واختا لابل وام او
لاب اولام او اخا لابل وام اولاب وام اولام او
لاب وام او اختا لابل وام ولاب اولاب وام
ولام اولاب ولام او اخا لابل واختا لابل او
لاب وام ولام اولاب وام او اختا لابل وام واخا
لاب وام ولام اولاب ولام في هذه الصور كلها
يكون للام السدس سواء كانا برثان او
تجبان او احد بهما يرث الآخر **قول**
زوج وابوين وزوجه وابوين بدل من اثنين
وهذه تبعها لاعراب بان التبدلين تابع للمبدل
منه وانه او زوجة بمعنى الواو **قول** لام كانت
اولاب الجار والمجاورة في محل النصب لانه خبر
كانت المؤخره عنه وكذلك قوله واحد نص
على الخبر تقديره سواء كانت الجدة لام اولاب او
كانت واحدة او اكثر فانه قيل لم تدم ذكر الام على
ذكر الاب ولم يكن لعل لابل كانت اولام قلنا لان
التوبة التامة اصل في الجدة فانه ترث بالامومة والتوبة

الابوية مع فيها تقدم ذكر الواصل على الشئ **قول**
 ثابتات اي صحاحات وقيد به لان من اذا كان
 يكن منه ذوى الارحام **قول** متخاذاً في الوجود
 قيد به لانه اذا لم يكن متخاذاً في الوجود فترى
 بين محب بعدا بين ويكون السدس لغيره
قول والابويات ايضا بالاب عطف على الضمير
 ويستظهر لوجود الفاصلة بين الضمير و
 المعطوف كقوله مع وامراته حمالة الخط عطف
 على الضمير سيصل نارا ذات لوجود الفاصلة
قول وكذا كبر الجداي تلك الابريات كما يقطع
 بالاب فكذلك بالاب والجد اذا كانا
 الى الاب فانه يترث بعد ابيته ان امه التي
 وام ام الاب لانها ليسا بقبيل والاصل
 فيه انه ينظر ان كان بعد الجد من الميت بدرجة
 واحدة وان كان بعده بدرجةين ترث معه
 ابيتهان كما اذا دونه بدرجة ازيد او توريث
 البويه **قول** التواء في اي جهة كانت سواء كانت التواء
 من جهة الام او من جهة الاب بحسب السور من ان
 جهة كانت سواء كانت البعدى من جهة التواء او

من غير جهة **قول** واذا كانت جدة ذات قرابة
 واحدة في اعراسها وحيان كوزان بنصب
 الحدة وصفتها وكوزان بنصبها كقول
 على تقدير اضمار اسم كان اي كانت هي جدة
 قرابة واحدة والصير راجع الى الحدة ورفوعها
 على بعد ران كات بهدنة كقول رعاوان
 دوعبره والوجه الاول حيث عطف علم قوله
 والاخرى ذات نرا فمن على قوله الاسم
 ورفعه وتنكير الخبر وتنصبه
باب **الفصل**
 وهي مع عصبة وعصبة الرجل بنوه وقرابة
 لابيه وانما سموا عصبة لانهم عصبوا به اي
 اعطوا به فالاب طرف والاسن طرف والعم جـ
 والاخ جانب كذلك الصحاح **قول** العصبات
 النسب قيد به ليخرج السبي لان العصبة
 نوعان سبي وسبي **قول** فكل ذكر لا يدخل
 في نسبة الى الميت اني فان قيل فعلى هذا
 ينبغي ان لا يكون الاخ لاب وام عصبة
 فان الام داخل في نسبة الى الميت من وجه

لانه كما يقال انه اس الالب فكذلك يقال انه ابن الام
 قلنا قد رتبة الام فيه معدومة في مقابلة قرابة الالب
 لان قرابة الالب في استحقاق العصوبة بها
 فانما يصلح على استحقاق العصوبة بها ولا يصلح
 على الاستحقاق العصوبة بالفرادها فالقضايا
 في حوا استحقاق العصوبة بها وجعلناها في
 منع وصفنا ايده له حتى نجعلها على الالب
قوله الاقرب فالاقرب يرتفعون بقرب الدرجة
 اي يرجع الاقرب فالاقرب يرتفعون بقرب الدرجة
 وهذا الفعل الذي اضمناه قبله تنبيه الفعل الذي
 بعده كما في قوله تعالى وان احدهما شرك من الشركين استجرك
 اي ان استجارك احدهما من الشركين استجارك **قوله**
 اعني اولاهم بالحيات جزا الميت تنسب قربة الدرجة
 اعني بقرب الدرجة اولاهم فان قيل انما يحتاج الى
 التنبيه في موضع الالباء فما الالباء ههنا قلنا
 الالباء ههنا كرجلين احدهما انه لو لم ينسب
 لاشتباه الامر علينا من ابنه ومن ابنة فان واحد
 منهما ذكر متصل به بغير واسطة وكذلك شبيه
 به ابن ابنه ومن الجد الى ابنة فان كل واحد منهما

يتصل به بواسطة واحدة والتي هي بقرب
 الدرجة انما يظهر في موضع اتصال احدهما بغير
 واسطة والاخرى بواسطة والتكليف انما لو لم
 ينسب لرجلنا اياه على ابن ابنة لان للالب قرب
 الدرجة حقيقة فانه يتصل به بغير واسطة و
 ابن الابن بواسطة فان هذا الالباء وبين
 انه اذا راد بقرب الدرجة القرب المحل لا الحقيقي
قوله انما ينسبون تنسب جزا الميت وانما
 فسر لان الجزا يشتمل على الابن والبنات فبين
 انه اذا راد بالجزا البنات دون البنات فان
 قد علم بقوله فكذلك ان الامر من الجزا البنات
 دون البنات فلم يحتمل الى هذا التنبيه قلنا
 ما علم بذلك بنسب الميت بغيره وانما علم بنسب
 بنيه فان قوله فكذلك لا يدخل هو نكرة
 موصوفة فانه وصف الذكر بنسب ودخول
 الانثى في نسبه الميت ونسب دخول الانثى
 انما يتصور اذا كان المحل قابلا لدخول الانثى
 وقابلية المحل انما تعرف بان كان من الذكور
 ومن الميت واسطة لانه ان لم يكن واسطة

فما كان لا يتصور دخوله الثاني ولا دخل الذكر
وكذلك محي هذا الكلام في تفسير الاصل بالاب **قوله**
ثم الجدا ابوالاب وان عل الف واللام الجدر
المضاف اليه اي جده وابوالاب نفسه وانما
نشره لان الجدر مشتق من هذا الصحيح والثاني فالان
الاميداء وبين انه اراد الجدر الصحيح دورا لثامه
فان قيل قد علم بقوله فكل ذكر لا يدخل في نسبه
للمحيت الثاني ان المراد بالجد الجدر الصحيح دون
القاسد لان الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبه
للمحيت ام والثاني هذه فلم يحجج الى هذا التفسير
قلنا نعم ولكنه صرحه ناكدا للامر المحي وبه اثبات
حكم الارث كشخص واثبات حكم الجدر لان الآخر وانما
آخر عن الاب لان الاب اصل في قرابته الى المحيت
وانه يتصل بالمحيت بواسطه الاب فيكون الفرع
مخرجا عن الاصل فان قيل ما الفرق بين هذا وبين
ما تقدم فان بهما اخرتم النوع اي الجدر عن الاصل اي
الاب وفيما تقدم قد سبق مع الاصل قلنا الفرق
ان الاصل فيما تقدم ليس باصل في قرابة الفرع
الى المحيت اذا دلل الفرع ليس الى الاصل ولا يرث

بمكرر

بمثل سبب الاصل فان سبب الاصل الابوة
وسبب الفرع البنوة بخلاف ما نحن فيه
فان الاصل بهما اصل في قرابة الفرع الى المحيت
اذ لا يفرع الى الاصل ويرث بمثل سببه
وهو الابوة فان قلت **قوله** اي اللحزة نفس الجدر
اييه فان قيل بما علمتم به في جزء المحيت لا يحتاج
الى التفسير في جزء اييه وجزءه الاخوة و
الاخام دون الاخوات والعجات فان قيل وحيث
الثاني في نسبه الذكر بهما متصور لان المحي
قابل لدخول الثاني قلنا الجواب ما مر انه صرحه
ناكدا للامر المحي وبه اثبات حكم الارث كشخص
واثبات حكم الجدر لان الآخر وانما تقدم
الباب في ضرورة الامر وارجح من الاصلان
الاربعه وما خيرا الاخوة عن الجدر انما يكون
على دول المحي رحمه الله خلافا لهما وانما اطلق
الحكم ولم يذكر خلافا لهما لان المختار للمفسر
قوله دون قولها فان قيل ينبغي ان يكون جزء
الاب مقدم على اصله لانه مخرجا عنه كما ان
جزء المحيت مقدم على اصله قلنا لا كذلك

جزء الباب موخر عن اصله لان اسم الابوة تطلق
على اصل الباب فيقال الجدة انت المذكر ابيه يرث
بالابوة فيقوم مقامه والاب مقدم على جزءه فلذا
من يقوم مقامه ويرث بثلث سببه فيكون متدا
على جزءه بخلاف ما قسمت به **قوله** ثم الحد الثالث والثلث
فيه بدو من المضاف اليه اي جده وهي للعدد ثم
جزء الجدة المبرد ذكره وهو ابوالاب فان قيل لم
يقال جزء جده بالامانة كما قال ثم جزء ابيه وذكر
حرف التنوين قلنا لانه لو ذكر بلفظ الاضافة
لاحتاج الى تنبيه الجدة بالصحة فذكر بلفظ تعريف
العدد بالمعبر والاب بقى ذكره حتى لا يحتاج الى
التفسير بالصحة **قوله** ثم يرثون بقوة القرابة
اي الصنف الثالث وهم الاخوة وبنوهم فان
قيل قوله ثم يرثون بقوة القرابة عطفت على
قوله ثم يرثون بقراب الدرجة وانه المراد جميع
الاصناف الاربع فيستلزم ان يكون المراد
المعطوف جميعه ايضا قلنا بل ان المراد هنا
هو الصنف الثالث فقط **قوله** لان قراب الدرجة
يجري في كل صنف بترجيح على الصنف الذي

وذكر

وذكر كبحر صفة فروع كل صنف بخلاف قوة
القرابة فانها لا تحرم الى الصنف الثالث
والاربع فخص الحكم بدين الصنفين وقد
عطفت الصنف الرابع على قوله ثم يرثون
بقوة القرابة بقوله وكذلك الحكم في عام الميت
فقد علم ان المراد من قوله ثم يرثون بقوة
هو الصنف الثالث فقط لا الذي اريد به
الكلام يدل على انه قوله ذكر كان او انثى
اي ذكر كان او القربتين او انثى وترجيح ذي
القربتين اذا كان انثى على ذي القرابة الواحدة
مخصوص بالصنف الثالث كالاختلاف
اذا صارت عصبة مع ابنت او في مراحلة
الامر ان الامر بالاب وانه لا ترجح على الامر بالاب
بل هو يرجح عليه كذا في مسائل الحديث والمطابق
الثلاثة يدل على صحة ما ذهبنا اليه من ان المراد
منه هو الصنف الثالث فقط **قوله** اعني به
في هذا الصنف وجهان احدهما انه راجع الى
المصدر والمذكور اي اعني بترجيح قوة القرابة
فان قوله يرثون نفع ولا بد للمصدر

وهذا الوجه اوجه لعدم الحاجة الى التاضار وهذا
 كقولهم نعم اعدوا هذا فرب للتقوى الى العدل
 اقرب للتقوى والثاني انه راجع الى قوة القراءة
 فانما اقرب مكية فان قيل كيف يرجع الصم الى
 قوة القراءة وانه مذكور وانما حذرت **قوله** ان في
 القراءة بين من ذكر في قراءة واحدة فان قيل
 لم يذكر احد بها عرفا والآخر مذكور واذكر كليهما
 معرفين او مذكورين قلت ذكر في القراءة بين
 معرفين يتوقف الجنس ليشمل كل ذي قراءتين
 من كل بطن بعد بطن من فروع الصنف الثالث
 وان سئلوا وانما ذكر في القراءة الواحدة مثلا
 ليخصه بالبطن الذي ذوا القراءتين منه فان التكرار
 في عرضة الاثبات يخص بوضعه ان ذوا القراءتين
 اذا كان من البطن الاول ينبغي ان يكون ذوا القراءتين
 الواحدة من هذا البطن ايضا حتى يرجع ذوا القراءتين
 عليه كاس الاخ لا ب و ام اول من الاخ لا ب و ام
 اذا كان من البطن الثاني ينبغي ان يكون صاحبه
 من هذا البطن ايضا حتى يرجع عليه كاس الاخ لا ب
 لا ب و ام اول من اس الاخ لا ب وكذا ذكر في كل

بطن

بطن بعد بطن **قوله** علمه السلام ان اعدائهم
 الام اي خيارهم واستراخهم وخيار بني الام بهم
 بنو الاب والام وبهم الاخ لا ب و ام **قوله**
 وكذا ذكر الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام امه ثم في
 اعمام جد اي حكم الترحيم بقوة القرابة الدر
 مرتبة الصنف الثالث يفسر في الرابع وكل صنف
 بعد صنف كالع لا ب و ام اول من العلم لا ب و ام
 ثابت اول من علم الاب لا ب و ام الجد لا ب و ام
 اول من علم الجد لا ب و ام في ندر وعلم في كل بطن
 بعد بطن يعتبر كلا الحكمين الترحيم بترتيب
 الدرجه اذا كان فرع ذوا القراءتين في فرع
 ذي القرابة الواحدة متنا وتبين في الدرجه
 كاس الاخ لا ب و ام اول من اس الاخ لا ب و ام
 و ام العلم لا ب و ام اول من اس العلم لا ب و ام
 علم لا ب لا ب و ام اول من اس علم لا ب لا ب و ام
 و ام علم الاخ لا ب و ام اول من علم الاخ لا ب و ام
 ثم الترحيم بقوة القرابة اذا كانت متنا
 فلهما كاس الاخ لا ب و ام اول من اس الاخ لا ب
 لا ب

واما العلام واما اوله من العلم لاسد واما علم لاس
 لاس واما اوله من العلم لاس لاس واما علم لاس
 لاس واما اوله من العلم لاس لاس **قوله** فاربع خبر
 مشددا واما النسوة الحار والمحرور متعلق به وفيه
 هذه التبيين كونه لهما واجتنبوا الرجس من
 الاوثان **قوله** يصير عصبة في موضع الحال
 اي صير ورنين عصبة **قوله** ومنه لا نرض
 لها في الاثان اي يكوننا في ذوى الارحام
 لان عدم فرضنا اذا كان سب كونا بحجوبة
 بالغير لا يمنع صبر ورنين عصبة باخيها البنين
 وامن اس رتب اس فانما نصير عصبة
 باخيها مع كوننا محجوبين به بالبنين جلانا لان
 شعور من اس عنه وذكر ذكر في احسن كتاب
 واما راجع واخت لاس راجع الى ما قلنا ان الشرح
 في النظر حيث ذكر الكمال **قوله** لا نرض له
 الضمير راجع الى لفظ من والضمير ان اللتان
 في اخذهما باخيها راجع الى **قوله** واما العصبة
 مع غيره فان قيل ما الفرق بين ابناي بعير وبعير
 في مع غيره قلنا الفرق ان ابناي لا يضاف

لا مناه
 م

والا لضاف من المصطفى والمصدق به لا
 يتحقق الا عند مشاركتها في حكم المصطفى به
 فيكون مشاركون في حكم العصبية بخلاف
 كالم مع فانها للقران والقران يتحقق بين
 الشخصين بعد المشاركة في الحكم لقوله تعالى
 وجعلناهم ابناء هارون وزكرا اي
 جعلنا ابناء هارون وزكرا من قرانهم فانما
 به في النبوة وكلفوا القدر في وفيه فانتبه
 صلوة العبد مع الامام اي فانتبه الصلوة المتقاة
 بصلوة الامام لان تقويتها معا فيكون هي عصبة
 دون ذلك الغير **قوله** واما العصبات اللاتي
 واللام فيما للجنس اي اخرج جميع العصبات
 النسبية ثم عصبة اي النوع الاول من عصبات
 هو العصبة بنته والضمير منه راجع الى
 مواعيد العتاقة **قوله** على الترتيب الذي ذكرنا
 اي اقرب العصبات الى المتفق ان المتفق
 ثم ابن ابنة وابن تسد لم ابره ثم حده وان
 علما على ما عرف **قوله** الدلالة على كل النسب
 اي تشابك ووصلة كوصلة النسب والجامع

منها ان الالب كما يصير سببا لاجاد الدلو
 يصير الولد منسوباً اليه بالنسب فكذلك المعتقد
 يصير سببا لاجاد المعتقد ويصير المعتقد
 منسوباً اليه بالدلالة وانما قلنا ان المعتقد
 سبب لاجاد المعتقد من حيث ان الحرية
 حيوة والدرق موات فان الحرية ثبت للمعتقد
 صفة الملكية التي استازرها الادعي في غير سائر
 الحيوانات فيكون المعتقد سببا لاجاد
قول من ورنه المعتقد من سبب للتبعية قوله
 علماء الامم ليس للنسب من الاولاد الاما
 اعتق او اعتق من اعتق الخ فالاصح انه
 فاعلم ايديك انه بان المستثنى منه فيه محذور
 وما تضمنه في جميع هذه الافعال التي تعدل للعقل
 على ما اعتقن سوى جبر فبذلك ان مضمونه
 يصير مع الفعل الملاصق به في تقدير المصدر
 وهذا كما ان مضاف اليها في حذف
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والضمير
 الدارج الى ما ومن مقدرة هذه الافعال انصار
 تقديره ليس للنسب شي في الاولاد الاولاد

ما اعتقته او ولأه ما اعتقته من اعتقته او ولأه
 ما كاتبه او ولأه ما كاتبه من كاتبه او
 ولأه ما دبره او ولأه ما دبره من دبره
 او جرو ولأه معتقته او جرو ولأه معتق
 معتقته يعني ليس للنسب شي في الاولاد
 الاولاد معتقته او ولأه معتق معتقته
 او ولأه كاتبه او ولأه كاتبه او ولأه
 مدبره او ولأه مدبره او ولأه مدبره او ولأه
 الذي هو مجرور معتقته او ولأه الذي
 هو مجرور معتق معتقته وقد ساء صوته
 بهذه الولاآت في الشرح الموسوم بصفا الشرح
قول عند الى يوسف جليلي من الولاآت الالب
 فان قيل لم يخص قول الى يوسف بالذكر
 دون قولها قلنا لان في تخصيص قوله
 بالذكر يعني قولها ما انه لما نص على ان عند
 الى يوسف الالب الالب الالب الالب
 يعني منه ان عند هما ليس الالب الالب
 بل الولاآت كانه لالاب خلاف ما اذا خص قولها
 بالذكر فان هناك لا يعني منه قول الى يوسف

فانه لو فرض على ان الولاء اكله للابن عندهما لا ينع
منه ان عند له يوسف ثم يكون للاب لا يقال
ينبغي ان لا يخص قولنا وروى قولك بذلك
القولين لان بيان كلدهما ما حصل به
قوله واحد ففي ذكرهما اطلاق الكتاب **قوله** ولو
ترك ابن المقتل وحده فان قيل ما الفرق
بين النصليين فانه قد ذكر الابن ههنا
واخر ذكره في الفصل الاول قلنا الفرقان
في الفصل الاول اجرى الولاء بحري المال لما
اعطى للاب سدس المولاة عند يوسف
لان في المال لو ترك المقتل ابا وابنا لكانت
سدس ماله وتقدم ذكره على ذكر الابن اذ ذكر
صاحب الغرض مقدم على ذكر العصبه
فكر في الولاء لما اعطى الاب سدس المولاة عند
اب يوسف تقدم ذكره على ذكر الابن في كل
الفصل الثاني فانه لما تقدم الابن ههنا على
الجد في المصوبه حيث ما اعطى للجد
شيئا من المولاة تقدم ذكره على ذكر الجد ايضا

فانتم

فانتم **قوله** دارحم قيد به لانه لو ملك غير ذبي
رحم لم يقتل عليه بان ملك زوجته التي
ملوكة الغير **قوله** محرم منه قيد به لانه لو
ملك دارحم غير محرم لم يقتل عليه كقوله
والعمات بنى الاخوار والحالات وهو
محرم بالحقاورة وبحد النصيب لان
المحرمة صفة المضاف وهو ذوات
المضاف اليه وهو دارحم فيكون من قبيل
قوله حج صيب حزب وماش بارودي الجور
محاورة المحرور **باب** **القول**
قد بين معناه لفته في الشرح الموسوم بصق
الشرح **قوله** للزوجين مع مخطوفاته بدله
لحمه نفقة الكل من الكل يتكرر العامل في
اللام **قوله** والورثة منه اي في حكمه على يد شرط
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله**
لا يحبون بحال ابنة ابية بمع في لان الحال
لا يحب بها واما محب فينا والحال بمعنى
الاحوال لان النكرة في موضع النظم والبيت
القطع بقوله بنته يبتة وسه وهلا ساد لان

باب المضافات اذا كان بفعل مذكور لا يحى
متعديا الا ما حرف معدودة وتقال لا فعل
بته ولا فعل البته لكل امرئ راجع فيه و
يضمه على المصدر وذكره الجوهري فيصير
قوله لا يحبون كحال الله اى لا يحبون
جميع الاحوال فلا يبتون اى لا يتطعون
على امراة البته بحيث لا يرجع في حكم
بعدم البت **و** بهم ستة النذر يدرك
في المضاف اليه اى ستة النفس ثلثة منهم
رجال وثلثة نساء فالرجال الاسوالاب
والزوج والنساء البنت والام والزوجة
فذكر انك بترتيب الرجال اعم جعل
اولهم من جنس اولهم وثانيهم من
جنس ثانيهم وثالثهم من جنس ثالثهم
واما تقدم ذكر الابن على الاب لان
جزء الميت والاب اصله فحوزه يكون مقدما
على اصله وكذلك تقدم ذكر الاب على الزوج
لان الاب سبي والزوج سبي مقدم السبي
على السبي وجميع ما قلناه في تقديم بعض

الذكر

الذكر على بعض فكذا ذكر في تقديم بعض
الاناث على بعض اذ ترتيب الانا بالترتيب
الذكر قال صاحب الله ثمانية وانما ادخل الن
الذين لا يحبون كحال الله حكم محب الحرمان لان
محب الحرمان حكيم لاحد الغرض منه و
لما خرا بيا الله في حال لكل واحد من الغرضين
يكون داخل في تقسيم الحكم وهذا كما يقال الله
في خطابات الشرع على نوعين احدهما داخل
فيها كالعاقلة والبالغة والآخر غير داخل فيها كالصبي
والجنون فهما وان كانا غير كاملين فقد
ادخل في التقسيم فكذا قاله شيخنا ومولا
حافظ الدين اطلق الله بقائه **و** يرتبون
بحال ويحسون كحال الانبياء في بحال بمعنى في
واما ذكر بالباء ليتغايروا اللطيفان في بحال
وفي في حال بمعنى قوله يرتبون كالاى
يرتبون في حال عدم الاشخاص الذين يدلي
هذا الفرق بهم كالجدة حال عدم الاب اقرب
حال كونهم اقرب من غيرهم بعدم من هو اقرب
منه كاسر الاسر مع الاب حال عدم الاب وكذلك

مع قوله ويجوز في حال اي يجوز في حال
وجود الاشخاص الذين يدعي هذا الفريق بهم
كالحد مع الاب او في حال كونهم بعد وجوده
هو اقرب منهم كاس الابن مع الابن **قوله**
كل من يدعي الميت المادى في الاصل ارب سال
الدولة البتة قال له تعافى دلوه ثم استعير
في ارسال كل شيء بطريق المحاذرة مع قوله كل
من يدعي الميت بشخص اي يرسل قرايته
الى الميت بشخص والباء والاتقان اي يكون
قرايته ملصقة بالميت **قوله** لا اقدام اختفاها
جميع النكحة اشار بهذا التعليق الى الشخص المذكور
اذا كان مستحقا لجميع النكحة كما يدعي المدعي معه
سواء كان منها المحاذرة السبب او لم يكن كالأب
والجد والاب والاخت والاخت **قوله** والثلاثة
الاقرب فالاقرب اي والاصل الثاني ان يرجع
الاقرب فالاقرب **قوله** المحروم لا يحجب عننا
اطلقه ليفهم انه لا يحجب بحجب الحرمان وهو
رواية العيسوط لشمس الاسم السرخسي والاسرار
للقاضي ابي زيد الدبوسي والفرايض للظاهر



التم

التمتاع والفرايض للعثمان وذكر محمد بن كتاب
الفرايض رواية عن شعبة ان ابن مسعود رضي الله
به قضيه امرأة مسلم تركت زوجها مسلما واخبرته
احد مسيئين وابنا نصرانيا او يهوديا او مشركا
للزوج الزرع وليس للاخوين لامهرات وما
بقي فهو للعصبة وهكذا اذا اطلق في رواية العيسوط
لشمس الاسلام خواهر زاده رحمه الله ولم يقيد
بحجب النقصان فصارعته في الحرمان روايتان
قوله والمحجوب بحجب بالاتفاق اي بحجب كماله
المحجوبين بالاتفاق بنتا وابن ابن مسعود رضي الله
قوله في اي جده كانا اي سواء كان الاب وام اولاد
اولاد **قوله** لا يرثان مع الاخير مبتدأ محذوف
اي هما لا يرثان لانه لا يصلح ان يكون صفة لهما
بغير الذي فان ذكر معرفته وبهذا جملة والجملة هي
صفة للنكحة دون المعرنة **باب خارج**
الفروض هي جمع مخرج وهو مفعول في المخرج
والمراد منها مواضع خروج هذه الفروض
الستة في الماعداد لان المفعول الموضع **قوله**
اعلم ان الفروض المذكورة فان قيل قيد الفروض

تذليل

بالمذكورة فنقص ان يكون سوى المذكورة
 فوضي آخر قلنا غير المذكورة السبع والتسع
 وما اشبه ذلك وهي فروض بابا لعمول **قوله**
 نوعان احراز عن قول بعض الغرضين انهم
 جعلوا الكل نوعا واحدا فقالوا نسبة الثمن الى
 السدس كنسبة الربع الى الثلث وكنسبة النصف
 الى الثلثين لان الثمن ثلثه ارباع السدس
 يتضح لك هذا في اربعة وعشرين لانه يخرج جميع
 هذه الفروض حتى قيل لو تصور اجتماع جميع
 هذه الفروض في حادثة واحدة لمكانت يخرج
 منها اربعة وعشرين وانما جعلنا نوعين ليبيّن
 علما فضايا بالثلاث وهي قوله اذا اختلط
 النصف من الاول بكل اثنا في اخر الباب **قوله**
 احاد احاد فان قيل كان يكفي احاد مرة واحدة
 لانه مشي المعنى لانه بعد واحد واحد واحد
 ان مشي مشي المعنى لكونه معدولا عن اثنين اثنين
 فلم نشأه بالتكرير قلنا انما نشأه نظر الى اللفظ
 فانه موجد اللفظ وتدلجاء في الحديث مثل
 هذا وهو قول علماء اسلام صلوة اللذان مشي
 مشي **قوله** من الاول بكل اثنا في المصدقات

لقد

قد بره من النوع الاول بكل نوع الثلثة **قوله** فهو
 ستة على حد المضاف وادامه المضاف اليه
 مقامه ان يخرج او يافيه من ستة ذلك في
 لونه اثني عشر وفي فوضي اربعة وعشرين
قوله واذا اختلط الثمن من الاول بكل الثلثة
 فان قيل كيف يستقيم هذا فان الثمن لا يتصور
 ان يجمع مع الثلثين والثلث والسدس
 لان لا حال يكون للمرأة الثمن يكون صاحب
 الثلث والثلثين وصاحب السدس اما
 او جهة الامانة الغدوم صاحب الثلث لان
 صاحب الثلث اما الام او اولاد الام والام
 تجت من الثلث الى السدس دون الثلث
 قلنا نعم هذا غير مستقيم على اصلنا ولكن انما
 هو بيان على اصل امره ورؤي الله فان
 يتصور يجمع مع الثلثين والثلث والسدس
 على اصله وهو ان المحرم يحجب عن النقصان
 عند بيان امره وام واخنت لاروام و
 اخنت لأم وابن محرم فنحن اهل المسألة
 من اثني عشر راقول الى سبعة عشر والابن المحرم

واولاد الام محبة جميع الثلث
 فانهم صاحب الثلث
 فاختلط الثمن بالثلثين
 والسدس

جعل كالمعروف وعند اصل المسئلة في ربيع
وعشرين تقول الى احدى رثلثين لما بين
المحور والمحيط المراه سابع الى الثمن
باب القول قد بينا معناه لغة
في الشرح المدسوم بضم السين على المخرج
الحار والمجروح في كل النصب لانا في المفعول
فان الزيادة ستعدي الى المفعول الثاني على
قوله من اجزائه في نفسه هذه وجهان احدهما
انما للتبسيط اي جزء منها انه تقديره القول
هو زيادة جزء من اجزاء المخرج عليه والآخر
انها زائدة عند الاختصار اي اجزائه وتقدير
القول هو زيادة اجزاء المخرج عليه وهذا الوجه
اوضح لعدم الحاجة الى الاقتصار **قوله** اذا صاق عنه
فرض يراى اي يراى وقت ضيق المخرج **قوله**
اربعة منها الصمير منه راجع الى السبع دون
المخارج اي اربعة من تلك السبع لا اربعة
اربعة منها مستدا ولا تقول خبره وكذا ثلثه
قد تقول اي ثلثه منها فوق الجار والمجروح
للكثرة فصاحت للابتداء لقوله تعالى وجارجل

من

من اقصى المدين ومع الحار والمجروح هذه للثمة **قوله**
لا انسان الى اخره يجوز ان يكون بدلا من رابعة
منها بدل البعض ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف
اي كذا الانسان والثلثة والاربعة والخمسة والستة
الضمير راجع الى الاربعة المتقدمة **قوله** الى عشرة وثلاثة
وسبعة حاصصا على الجار من العدد الزائد على الستة
اي الستة تقول الى عشرة حال كون العدد الزائد على
الستة ونراو حال كونه شفعاء **قوله** الى سبعة عشر وقا
منصوب على التميز لانه لا تقول شفعاء **قوله** ولا يراى
على هذا المفعول الاول الذي قام مقام الفاعل محذوف
اي يراى عدد على هذا **قوله** فان عند تقول اسم ان
محذوف اي فانها والضمير راجع الى اربعة وعشرين
فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق
والتباين بين العددين **قوله** وتداخل العددين
فان قيل التداخل من باب التفاعل فيكون
الفعل من الجانبين كما ان الفعل في التماثل والتوافق
والتباين من الجانبين قلنا من جانب اول العددين
المتداخلين حقيقة الدخول ومن جانب الآخر
دخول الاقترافه كان الفعل من الجانبين وهو نظير

فوك ضرب زيد في قول الفعل بمنزلة الفعل لان
 زيدا مضروب فينبغي ان يكون مصريا كذا
 لما كان معنى فوك ضرب زيد ضرب
 صار كان الفعل الضرب صدر عن زيد قصار
 مرفوعا وكذا فوك عالج الطبيب الحريص
 فان فيه حاسا الطبيب حقيقة المعالج وفيه
 حاسا الحريص في قول المعالج وهو اعطاء الحق
 الادوية قصار كان فعل المعالج صدر عنه
 الجانبين فهذا مثله كذا قاله الشيخ ومولاي
 حافظ الدبراطا لابه بقاءه وان هذا قولهم
 وواعدا موسى في انهم الوعد ومريه
 عليه ام قبولها **قوله** المختلفين فان تبعا
 الفرق بين فصل التداخل وبين فصول الاخر
 فان ههنا قيد العدد بين يكونها مختلفين
 ولم يقيد ههنا قلنا الفرق ان التماثل لا
 يوجب في المختلفين والتوافق والتماثل لا
 يجيان الالزمت المختلفين فيكون كل فصل نوعا
 واحدا فلا يحتاج الى هذا التفسير بخلاف
 التداخل فانه قد يوجب في المتفقين وهو التماثل

لان

لان التداخل تفاعل من الدخول فكما يمكن الدخول
 عدد في عدد اكثر منه فكذا يمكن دخول في عدد
 مثله الا ترى ان الاربعة كما توجد في الخمسة
 توجد في اربعة مثلها بخلاف الثلثة فان
 الاربعة لا توجد فيها ولما كان التداخل عينا
 متفقا ومختلفا وقد ذكرنا خلافا بين وسوس واجتناب
 الحريصين المختلفين بهذا **قوله** ان يوراهما
 الاكثر فانه قيل كيف يستقيم ما قاله من حد
 التداخل ان يعد عدد العددين اكثرهما والحال
 ان كل عدد من مختلفين فاقلهما داخل في اكثرهما
 سواء عدت اقلهما الاكثر او لم يعد قلنا ان داخل
 العدد من المختلفين نوعان احدهما ان يعد
 اقلهما الاكثر والثاني لا يعد فالنوع الاول
 سمي تداخلا مطلقا والنوع الثاني تباينا قيل
 ان اقلهما لا يعد الاكثر ولا يتوافقان بحسب
 هذا التقسيم يزول الاشكال **قوله** اي فتنه بان
 فيما الايه في العدم حيث فسره بالانفناء قلنا
 انها فسره لان العدم هو عين من جميع
 العدد كعدد الاربعة التسعة لانهما عدت

التسعة ولم تُفعل لانه بقي واحد بعد الفاء
 الاربع مرتين فبين بقوله اي بغية انه ينبغي
 ان يعد جميع الاكثر لا يقضه **قوله** او نقول
 ان يكون الاكثر منقسما على الاقل تسعة
 صحيحة من قبيل تعارض اللفظ لان المع واحد
 فان الاقل منهما يعد الاكثر يكون الاكثر منقسما
 على الاقل تسعة صحيح كما رتبة واثني عشر فان
 الاربع يعد الاثنى عشر والاثنى عشر اذا قسم
 على الاربع خرج ثلثة صحيح **قوله** او نقول
 ان زيد على الاقل مثل او امتا له يساوي الاكثر
 ايضا من قبيل تخالف اللفظ لان العد والقاء
 مثل الاقل من الاكثر مرة او مرارا فاذا زيد على
 الاقل مثله او امتا له بعد القاء يساوي الاكثر
 كما في الصورة المتقدمة التي هي اثني عشر مثل
 الاربع مرتين فاذا زيد على الاربع مثلا بها
 يساوي الاثنى عشر **قوله** ليساوي الاكثر
 مبتدأ محذوف اي فليبلغ يساوي الاكثر
 فهذا الجهد في المبتدأ والخبر جواب الشرط **قوله**
 او نقول ان يكون الاقل جزء الاكثر انصافا

بخلاف

تعارض اللفظ لان الاقل منها يعد الاكثر كان جزءه
 ضرورية مثل ثلثة وتسعة فان الثلثة ثلثتها
 وقيد الجزء المفرد لان التداخل لا يتصور فيها اذا
 كان الاقل اجزا او الاكثر كسرة وتسعة ليس بينهما
 تداخل لان الستة ثلثا التسعة والثلثان ليس
 لجزء مفرد **قوله** ان لا يعد العددين معا عدد ثالث
 التثنية في معا بدل من المضاف اليه اي مع الاثني عشر
 اقلها الاكثر لا يعد بها ايضا عدد ثالث فالاصح
 انه شانه فوجه انحصار هذا النص على من لا يقع
 الاصول ان تداخل العددين يزعم ان احدهما
 تداخل المتكافئين الذي لا يعد اقلها الاكثر وهو
 التداخل مطلقا واثني عشر تداخل المختلفين
 الذي لا يعد اقلها الاكثر ولكن يعد بها عدد ثالث
 وهو التوافق والثالث تداخل المختلفين الذي
 لا يعد اقلها الاكثر ولا يعد بها ايضا عدد ثالث و
 هو القياس **قوله** هو المقدارين اي العددين
 وانما ذكر بلفظ المقدار ليعارض اللفظ من هذا
 وهو ما تقدم منه لفظ العددين **قوله** بمقدار
 الاقل في البياح وجها ان يكون قوله ان

تنقص من النقصان فيكون هذه الباء للتعدية لان
 النقصان لازم ويجوز ان يكون من النقص فيكون
 هذه الباء نافية لان النقص متعد فيكون تقديره
 ان ينقص من الكثر مقدار المائل **قوله** فان اتفقا
 في واحد فلا وفق وان اتفقا في عدد فهما متوافقان
 في هذا التقسيم اشارة الى ان الراجح ليس بعد
 لانه جعل احدا القسمين للواحد رجل القسم الآخر للثاني
قوله ففي الاثنين بالنصف الفاء التفسير وفي
 الاثنين دلالة في عدد فهما متوافقان به لاكل
 من الكل يتكرر العالم و بوفى والباء في النصف
 متعلقة بحذف تقديره فان اتفقا ذكر المقدار
 المختلفان في الاثنين فيتوافقا بالنصف وكذلك
 الكلام في وفي الثلثة بالثلث وفي الاربعة بالربع
قوله فكما الى العشرة لها للتنبيه والكاف للتسمية
 وذا اسم الاشارة الى الترتيب فكانه قال انتم كيان
 لكم فيما جاوز من الاربعة الى العشرة كالكم الذي
 ثبت في الاثنين والثلثة والاربعة بالمتدارين
 المتفاوتين في درجة واحدة يتوالتان بسميها
 من الاجزاء اي في الحصة بالحق وفي السبعة بالسدس

وفي السبع بالبيع وفي الثمانية بالثمانية وفي التسع
 وفي العشرة بالعشر لان السدس اسم السبعة لانها
 كانت في الاصل سدسة فقلبت الراء والسين
 الثانية تامين وادجت التاء والاول في الباقية **قوله**
 وفيما ورا والعشرة يتوافقان بحرف الواو وان اتفقا في ذلك
 المقداران المختلفان فيما ورا العشرة يتوافقان
 بلفظ الجزء فان قيل ما الايهام ههنا حيث فسر بقوله
 اعني في احد عشر جزء من احد عشر وفي خمسة عشر
 جزء من خمسة عشر قلت الايهام انه لو لم يفسر
 لاشتبه الامر علينا فيما اذا اتفقا في عدد ينطق
 لانه انما يصار الى التكلم بلفظ الجزء في العدد والاصح
 فانه ليس بكسر ينطق به فصرح به بان الاعم والمنطق
 فيه حيث التكلم بالجزء بيان لان كليهما هما ورا
 العشرة وهذا لان الاصل في النسبة بين الاعداد
 ان امكن ان يتوارا ساوا ولا يتوارا مضاعفا وفي
 العدد المنطوق اذا تكلمنا بلفظ الجزء تصر النسبة
 داسية وادانطقنا بكسر تصر مضاعفة والتكلم
 بنسبة الدرس اولى من التكلم بنسبة المضاعف
قوله فاعتر هذا اي تسمى في سائر الاعداد ثمانية لكر

فمادون العشرة ومما ورد في كونه **باب** في
 يا اولى الابصار امر القياس **باب** في
 هو تفصيل في الصحة التي هي السقيم والمراد
 منه بمنزلة الالة الكسرة الذي وقع من رأس كل
 فريق في الدرته ومن سهاهم من اصل المسألة
 فكان السهام المتكسرة عليهم المنزلة السقيم
 وانكر بمنزلة الطبيب نتجالي بضرب عدد
 رؤس من انكسر عليهم السهام في اصل المسألة
 لمصر من ستم الانسار **قوله** ثلثة بين السهام
 والروس محرورا بالبدل في سبعة اصول بدل
 البعض من الكل وهي الاستقامة والمواثقة
 والمباينة وكذلك قوله واربع بين الرؤوس
 والروس محرورا بالبدل في سبعة اصول بدل
 البعض من الكل وهي التماثل والتداخل والتواء
 والقياس فان قيل الاستقامة ما هي باب
 التصحيح لانه لا زالة الكسر فاذا استقام السهام
 عليهم ونم تنكسر على احد لا يكون المسألة **باب**
 الباب فلم ادخلها في هذا الباب قلنا انما ادخلها
 في هذا الباب من حيث ان المسألة لا بد لها من الصحة

فاذا

فاذا انكسرت السهام عليهم تصححها بالجمع
 من ضرب الرؤوس في اصلها واذا استقامت
 عليهم تصححها اصلها فتدخل الاستقامة
 فيه **قوله** عند طائفة واحدة وصنف الطائفة
 بصيغة المحدث المفردة حمل على اللفظ وجعل
 الضمير الحائث اليها في سهاهم وروسهم و
 هو ضمير جماع المذكورين حملا على الجمع **قوله** وعولها
 ان كانت عايلة عطف على مضمير بعد مضمير
 وفي عدد رؤوس من انكسر عليهم السهام في اصل
 المسألة ان كانت عادية او في اصل المسألة وعولها
 ان كانت عايلة لانه اورد نظيرين نظير
 العادية ونظير العايلة **قوله** فيضم كل عدد
 رؤوسهم في اصل المسألة قال اصل المسألة شانه كان
 شحني نجم الدين الكاخشوري يقول هذا لفظ
 وهي انه قال في اصل المسألة ولم يقل في اصل المسألة وعولها
 حسن اورد نظير الماور لم يعلم ان اصل المسألة وعولها
 يصح ان يضاف بمنزلة اصل المسألة وعولها في حق
 ضرب الرؤوس المدونة في اصل المسألة **قوله** ولكن
 من اعداد رؤوسهم مماثلة اي اعداد رؤوسهم الموقوفة

بعد طلب الوقت من سهام كل طائفة وبينهم
 لان الناس في القائلين الروس والروس انما
 يحى بعد طلب الوقت لا قبله **قوله** احدا
 المالك واللام فيها للعدد اى احدا لا عددا المذكورة
 في من اعداد روسهم وكذلك بعد هذا في الاعداد
 المذكورة وستة مداخل وخو زان يكون في اللان
 واللام في جميع هذه المواضع بدلالة الحذف الى
 اه را والروس الموقوفة **قوله** والانا المبلغ بعضها
 في الثالث اصله وان لا يوافق تحذف الفعل **قوله**
 ادعت النون في اللام فصار **قوله** لا يوافق
 بعضها بعضها هذه الجمل تاكلها للجمل **قوله** التي
 هي قوله ان يكون الاعداد متباينة كقوله ثم انفق
 الوزن بالقطر ولا تخسر والخير ان **قوله** في مرة
 نصيب كل فريق منهم والواحد منهم **قوله** في التصحيح
 اى العدد الصحيح منه لان المصدر ونعت المفعول
 من الابواب المنسقية يتعاقبان فذكر النعت
 ويراد به المصدر كقوله تاربا دخل صدق
 واخرج حتى يخرج صدق اى اذ خلا صدق واخرج صدق
 وكقوله علمه السلام ما بعد الموت من مقتات
 استغاث

وقد ذكر

وقد ذكر ويراد به النعت كقوله كما تنزل من الرحمن
 بلغة منزلة **قوله** فيما ضربته في اصل المسألة
 الذي سميت المصروب وهو اما كل عدد روس
 من الكسر عليهم السهام او وقتها اذا كان الكسر على
 طائفة واحدة او اعدادا روس من الكسر عليهم
 السهام او المجتمع من ضرب بعض الاعداد في
 البعض اذا كان الكسر على طائفتين او اكثر **قوله**
 وسوان لقسم المصروب ذكر ليصفه الحزم علف
 عليه صفة الامر وهو قوله ثم اضرب بكل من الخيرة
 مع الامر بدلالة السياق وهو قوله في الوجه
 الاول ناقسم وقومته ثم اضرب او يكون الامر في
 مع الخبر بدلالة السياق وهو قوله في الوجه في
 الثالث ان تنسب وقوله ثم تعطف ليكون من المطلوب
 والمعطوف عليه مطابقة في اللفظ **قوله** وهو لا
 انما جعله اوضح لانك لم تحث الى الضرب والعشمة
 في هذا الوجه واحثت اليها في كلا الوجهين
 الاولين في هذا الوجه يكون اوضح من الوجهين
 الاولين **قوله** الى عدد روسهم من و انضبت
 على الحال من عدد روسهم اى حال كونهم عدد روسهم

موقدان تنسب سهام كل فريق من اصل المسد الى عدد
 رؤس ذلك الفريق دون عدد رؤس جمع الورثة
 في قسم التركات من الورثة او الغرار
 قال اصل المسد ثلثه كان شيخا وصلاي عم الدين
 الكا خنونا رحمه الله لعمور ولا يكون القسمة
 من الورثة والغرار كما وقع بعض الشيخ لان التركة
 اذا كانت تفي بجميع الديون وتفي للورثة لا
 يحتاج القسمة من الغرار ويكون القسمة من
 الورثة لان كل عزم ما حقه تمام حقه وانما يحتاج
 الى القسمة من الغرار اذا كانت التركة لم تفي
 بجميع الديون واذا لم تفي لم يسق للورثة شيء
 فاي شيء يقسم بينهم **قوله** في الوجهين الاول واللام
 فيه في الموصوفين بدل من المضاف اليه اي في
 وجهين المواقعة والمباينة **قوله** وان كان بها
 مباينة فاضرب في كل التركة المفعول المحذوف
 اي فاضربه والضمير راجع الى ما في ما كان لكل
 فريق من اصل المسد **قوله** في العمل من قبيل حذف
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اي في حق
 العمل اي كما عرفت فيما بين الورثة بان ضربت

سهام

سهام كل وارث من النصيب في جميع التركة او
 وتسمت المبلغ على جميع التكاليف او وفقه كذلك
 العمل فيما بين الغرار كما ضرب دين كل غريم من
 مجموع الديون في جميع التركة او وفقها وانقسم
 على جميع الديون او وفقه **قوله** في التكاليف
 على سهام الباقيين الالف واللام بدل من المضاف
 اليه اي على سهام باقية الورثة بعد خروج المصالح
 منهم وكذلك في الباقيين اي من بينهما والضمير
 راجع الى الالف واللام
 ضد العول وذكرك لان في العول يفضل السهام
 على المخرج وفي العول يفضل المخرج على السهام او
 لان حق اصحاب العرض ينقص بالعول ويراد
 بالرد فيكون ضده **قوله** ولا مسجوع اي في
 العصبية **قوله** يرد على ذوي العروص اي عليهم
 لانه سبق ذكرهم في قوله ما فضل على ذوي
 العروص فيوضع الاسم الظاهر مقام الضمير ايضا
 كقوله نعم وقوم نوح لما كذبوا الرسل اعزناهم
 وحصلت بهم للناس آية واعتدنا للناس اي
 لهم فوضع الاسم الظاهر مقام الضمير تسجيل لصفة

النظم عليهم **قوله** ثم قال الباب الالف واللام
 فيه للعدد أي هذا الباب **قوله** جنس واحد من
 يراد عليه كجبر جميع الاجناس الذين سمي عليهم
 لان الضمير في علمه عائد الى منه وهو للمعوم فيكون
 معناه عاماً وانما وحده الضمير حلالاً على لفظه
قوله عند عدم من لا يراد عليه أي عند عدم الجنس
 اللذين لا يراد عليهما اما الزوج اذا كان الميت
 امرأة او الزوج اذا كان رجلاً لانه لا يتصور
 اجتماع الجنس في نفسه واحدة تكون الشرط عدم
 احدهما يكون الميت الجنس الآخر ويكون من
 بهما موجد اللفظ والمعنى جميعاً ويكون الضمير
 في علمه راجعاً الى لفظه ومعناه **قوله** فاحصل
 المسئلة من رؤسهم الضمير رؤسهم راجع الى
 جنس واحد فان قيل كيف يكون الضمير
 راجعاً الى ذكر وهو ضمير الجمع وذكر لفظ
 المفرد قلنا انما يكون الضمير راجعاً على سبيل
 العدد لا يرى انه قال رؤس رؤسهم بلفظ الجمع
 فتفيد التعدد ويحتمل ان يراد بالجنس العرق
 او الطائفة فذكر ضمير الجمع لذكر **قوله** من اثنين

ذكر

ذكر بلفظ العدد المرتب لان الشئ يخص كلناهما
 انتهى وكان القياس ان يقول اثنين على ناويل
 الرؤس لانه قال فاجعل المسئلة رؤسهم
قوله والثاني اذا اجتمع أي والقسم الثاني
 ان يجتمع من قبيل حذف الموصوف **قوله** فاجعل
 المسئلة من سبيلهم الضمير فيه راجع الى الجنسان او لانه
 اجناس على ناويل الفرس او ثلث **قوله** اعمه راثنين
 ومعطوفاته نفسه لقوله من سبيلهم **قوله** اذا كانت
 ثلث وسدس خبر كان محذوف أي اذا كان في المسئلة
 ثلث وسدس ويكون الضمير راجعاً الى المسئلة
 وكان هذا ناقصه غير تامة للمعطف على قوله اذا كان
 في المسئلة سدس **قوله** والثالث ان يكون مع
 الدلالة من لا يراد عليه فخرج فرض من لا يراد عليه
 بهما بمنزلة اصل المسئلة ثم والباء عنه بمنزلة السهام
 المنكسرة على الفريق ثم رؤس من يراد عليه او وفقة
 في هذا القسم بمنزلة المضروب ثم وفي القسم الرابع
 من يراد عليه بمنزلة وقد استوفيت الكلام
 فيه في السراج المدرسدم يصنع الشراح فاعده في
 المختار كراهة التطويل **قوله** وان استقام الباء

قال اصل المسئلة شانه اما العمل في هذا القسم
 والقسم الرابع فالحقيقة

على عدد رؤس من يد عليه فيها أي تسكن هذه المصداق
 وهي الاستقامة ونفقت المصداق هي حيث كفت
 الضرب **قوله** وان لم يستقم فاضرب جميع سلمه
 يد عليه في مخرج فرض من لا يد عليه وانما لم يرد
 الموافقة من من مخرج فرض من لا يد عليه ومن
 بكه من يد عليه في هذا القسم لان الموافقة
 لا يتصور ههنا فان الباق من مخرج فرض من
 لا يد عليه اما واحد اذا كان المخرج اثنين
 واما ثلثة اذا كان المخرج اربعة واما سبعة اذا
 كان المخرج ثمانية وسك من يد عليه اما اثنان
 او ثلثة او اربعة او خمسة ولما موافقة بين هذه
 الماعداد وهذا الخلل في القسم الثالث فان
 الموافقة متصورة في ثم لان رؤس من يد عليه
 يحتمل ان يكون عدد ابيه وبين الباق من
 مخرج فرض من لا يد عليه موافقة اذا كان
 المخرج اربعة او ثمانية **قوله** فالمبلغ مخرج فرض
 الفرضين انما قال بهذا اللفظ ولم يقل فالمبلغ
 رضي المسئلة لان المسئلة لا يصح بعد فان بعد
 الضرب قد ينكسر سهام طائفة على رؤسهم

محله

فحتاج الى ضرب آخر ليصح المسئلة **قوله** ثم اضرب
 سهام من لا يد عليه ذكر السهام بلفظ الجمع على تأويل
 المخارج الثلثة يعني سهام من اسهم وسهام اربعة
 ومهما من ثمانية **قوله** صح المسئلة بالاصول
 المذكورة اي بالاصول الكلية المذكورة في الاول
 باب التمهيد
 هذه القسمة والقسمة لا يتأتى من الجذوبين والاختار
 والاختارات على قول المحققين من هذه القسمة
 هذا الباب بالمقاسمة بآء على قول صاحبيه
 ولقد اخرج من الله على قولها كما تخرج مسائل كتاب
 المزارعة على قولها حيث لا يجوز بها الحسنة
قوله ولما يلحق الضمير فيه راجع الى المذكور وهو
 عدم التوزيع ويبنى على البناء المفعول
 دون الفاعل هو المفعول عن المصمر **قوله** من
 المقاسمة من هذه والتي يوجد هاتين هاتين
قوله اضرا را الجذ من صور على انه مفعول الى
 لا اضرا را الجذ **قوله** حائنين يفيد شي نصيب
 على الحال من بني العلات **قوله** نصف الكل بدل من
 نرضها بدل الكل من الكل **قوله** والافلاشي لأم صه

وان لا يبق وقد مر مثله في باب التصحيح **قوله** بعد
نقض ذم السهم بالنسبة للام فيه للعقد اي ذم
السهم المذكور **قوله** كزوج وحده اخ اطلق
الاخ واعراد به الاخ لآب وام اولآب لان الاخ
لام تسقط بالجد بالانفاق ولان المطلق ينقذ
الى الكامل والكامل هو الاخ لآب وام ليكره المراد
هو الاخ لآب وام ومن يقوم مقامه في الماخذه
في التصحيح وهذا لآب وانما اطلقه
كديم الاسباس **قوله** فان تركت جذا الى
اخره فان قيل لم اورد هذه المسئلة فانه ليس لها
تعلق بما قبلها ولا بما بعدها قلنا انما اوردناها
ليعلم ان زيدا مع اضطرار حرمان الاخ لا يحد
بداءة القود حرمانا لآب اضطرار المقاسمة
وعنه اعطاء ثلث ما سقى لان اسد من خير الجدد
وعن جعلها صاحبة نرضى لوجود البنت فاضطر
الى حرمانها **قوله** لان المقاسمة خير الجدد اي يهربا
اعطى فرض الجدد والاخت فان قيل اعطوا فرضها
كأن اسد من جدد الجدد قالوا اصله شانه قد
بيّن في الشرح وجه قد لا يرد الا كدبره

وما قيل في سبب تسميتها بهذا الاسم وبمعنى
ذلك الاقارب من سقيم فليطالع ثم **قوله** ولو كان مكان
الاخت اخ او اختا فلا عول ولا اكرمية اما اذا كان
مكانها اخ فلا عول لان اسد من جدد الجدد ولا شئ للاخ
كما في المسئلة المتقدمة لما كان اسد من جدد الجدد اعلمنا
المسئلة واعطينا اسد من جدد الجدد للاخت شئ
ولذلك ذكره ايضا لان الاخ عصبة فلم يكن يزيد جده
صاحب فرض فاضطر الى حرمان خلاف الاكرمية
فانه يمكن جعل الاخت فيها صاحبة فرض وانما اذا
كانت مكانها اختا فلا عول لان حق الام يرد
الثلث الى اسد ولا اكرمية ايضا لان اصول
زيد فيها مستقيم فان قيل القائلون بتوريث بني
الاعيان والعلات مع الجدد وزيد واسد مع
رضى اسد عنهم مع اختلافهم في كيفية القسمة فلم يضر
رحمة اسد قوله زيد بالذكور دون قوله اسد مع
رضى اسد عنهم قلنا انما خص قوله بالذكور لان ابا
يوسف ومحمد رحمهما الله اختارا قوله دون قوله
على واسد مع قوله بلعوضها اختارا للفقر قوله
في يوسف ومحمد ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم

فانه اختار قوله الفتوى لان رسم المفتي اذا كان
 الختصة في طرف وصاحبه في طرف فانه يختار
 ان يختار قوله للفتوى ومن ان يختار قوله
 فخص قوله في الذكر لانه ليس على قوله
باب المناسخة قد سماعنا بها لغة
 ووجه تسمية هذا الباب بهذا الاسم في الشرح
 فليطالع ثم **قوله** بعض الانصباة الاكث واللكم
 فيه يدور في الحضاف اليه اي ولو صار بعض
 انصباة الورثة يقتسوا بعد ورتة صاحبه بكونه
 قبل القسمة اي قبل قسمة التركة قال اصح الله ثمانية
 اعلم ايذكر الله الى الحفنة عمل هذا الباب يعمل باب
 البصم والبصم الاول بمنزلة اصل المسألة
 ثم ونصيب الميت الثاني عنه بمنزلة السهام
 المكسرة على الفريق من اصل المسألة ثم والتصميم
 الثاني او وثقة بمنزلة المضروب ثم وثقة
 الكلام فيه في الشرح فما اعدته بهنا **قوله** فاجعل
 المبدل مقام الاول والثاني مقام الاول واجعل
 الثالث مقام الثاني في حق العمل لان الاول في
 الثاني لما صار يخرجها واحدا صاتا بمنزلة الاول

ومن ضرورة صيرورة الكتاب ثمانية **قوله** ثم
 في الرابعة والخامسة كذلك الى غير النهاية انما عملت
 بالثانية مثل ما عملت بالثانية صار يخرج الكل
 فيصير الاول والثاني والثالث والثاني بمنزلة الاول
 فيصير الرابع ثمانية ثم لما عملت بالاول بعد ما
 عملت بالثانية صار يخرج الكل واحدا فيصير
 والسادس والثاني والثالث بمنزلة الاول فيصير
 لخاصية ثمانية قال اصل الله سانه اعلم بذكر الله ما
 ذكره الاصل الكتاب الاستقامة والموافقة
 والمباينة بن نصيب الميت الثاني ومن
 تصحيح وضع المسألة على بطون الاربع
 المظنون الثاني نظر الاستقامة والثالث نظرا
 للموافقة والرابع نظرا للمباينة فارتبيل
 ذكر الاستقامة والموافقة والمباينة بن
 نصيب الميت الثاني ومن تصحيح نظرها
 المباينة بن نصيب الميت الرابع ومن
 تصحيح وكان سعي ان يضع ثلث مسائل كل مسألة
 ذات بطون ليحول المسألة الاولى نظرا
 للاستقامة والثانية نظرا للموافقة

والثالث نظير الثمانية وليكون التظهير
مطابقا وبشيء باصل الباب قلنا التظهير
مطابق باصل الباب لان تصحيح الميت الاول
والثاني لما صار تصحيحا واحدا كان كل الميت
ميت واحد فبصر الميت الثالث بانما لم صار
تصحيح الميت الاول والثاني والثالث تصحيحا
واحدا فكان المشي بميت واحد فيصير الميت
الميت الرابع ثانيا فعلى هذا السبيل يكثر
التظهير بآثارنا باصل الباب وهذا يبلغ في
الفصاحة في ان يضع لكل واحد من الائمة
والموافقة والمباينة نظرا على حدة فان قيل
كان ينبغي ان يردم اصل الباب على التظهير
قلنا مقصودنا ان يراد التظهير لصيرورة بعض
الانصاف امرنا قبل المسموعة قلنا ان يردم التظهير
مما يردم التخرج **باب في الارجام**
قوله ليس لاي سهم اسم ليس محذوف اى
ليس هو وهذه الجملة وقعت صفة للتكرار
قوله كل قديم **قول** يردون تدرية ذوى

الارجام اى يعتقدون ثانيا لان الدوة
اذا كانت مع العلم لا يكون حرفا من فعله
والاختصاص على الآخر **قول** الامرات لذوى
الارجام اى لم لان سبق ذكرهم فوضع الاسم
الظاهر موضع الضم ايضا **قول**
الصف الاول ينتمى الى الميت وهو ميت
الرجل الى ابيه ثم اذا نسبته وانتمى هو اليه
انتمى ذكره الجوهري وانما وجد الفعل نظرا
الى لفظ الصف **قول** وهم اولاد البنات
فيد بالبنات لمخرج اولاد البنين فانهم عصبات
او صاحب فرض **قول** والصف الثاني ينتمى
اليهم الميت جمع الضمير اليهم نظرا الى الصف
قول وهم الاجداد الساقطون فان قيل كيف
كذلك وصفهم بالسقوط والحال انه ثبت تدرية
قلنا اخرى حال عدم اصحاب الفرائض و
العصبات بحري حال وجودهم فانهم ساقطون
بهم بان قيل لم وصفهم بالسقوط وما وصفهم
بالفسياد فليقتل وهم الاجداد الفاسدون
قلنا للمباينة عدم تدريةهم حال وجودها

الغرض النسب والعصبات فانه يكون
 مخصوصه جهة النسب فاما يثبت تلك النسبة ويثبت
 جهة اخرى كما في الامه ايضا ام ام الاب
 فوضعت بالحق ليعلم عدم تدويرهم جميع
 الجهات خاد وجود اصحاب الغرض النسبية
 والعصبات **قوله** وهم اولاد الاخوات
 قيديا الاخوات فبقي اولاد اخوة ثم قيديا
 الاخوة فبقي بنوا الاخوة ثم بنى الاخوة لام
 فبقي بنوا الاخوة لاب وام اولاد فارجعت
قوله الى حدى الميت هما ابواب وابواب
 ارجعتيها هما ام الاب وام الام **قوله** وهم
 الاعمام لام قيديا يخرج الاعمام لام ام اولاد
 فانهم عصبات واطلق العمام والاخوان
 والحالات ليتناول ملام ام وخلاف
 ومزلام **قوله** فقولوا استر الى الاصناف
 الاربعة **قوله** وكل من يدعى اي بالولد **قوله** بنى
 الارحام من هذه متعلقه بفصل محذوف الثالث
 واللام في ذوى الارحام بد من المصنف اليه
 اي فقولوا الاصناف الاربعة وكل من يدعى

بالدلال

بالدلال يكون من ذوى الارحام الميت وانما ذكر
 بالنظر وبه لتعريف ليدلهم ان ذوى
 الارحام محضون على هؤلاء الاصناف الاربعة
 وانما كان سدى هذه الاصناف اخرهم عمومة
 اولى الميت وخولتها وعمومة ابوي ابويه
 وخولتها واولادهم **قوله** روى ابوسفيان
 بيان كل تقدم بعض هذه الاصناف على
 البعض فان جميع ما تقدم كان بيان تعريفهم
 وان تدرأ من قيل تغافل اللفظ لان الترتيب
 هو السقوط **قوله** وان بعد واعتر الميت وهذا
 انما يكون بالنسبة الى الاصناف المتقدمه بانهم
 اجزاء جديده وجدتيه فيكون البعد من احدا به
 واجزاء ابويه وانما ذكره للدلال وجب من الاصناف
 الاربعة **فصل في الصنف الاول قوله**
 اولهم الصنف منه وفي اقربهم راجعان الى
 الصنف حلالا للمخ **قوله** كتب السيد ابو
 من كتب الابن فان قيل لم يقبل كقول
 السيد اول من ولد السيد الابن لان ذلك
 يصير هو بالارباع صدرا حديدا ان من الميت

اول من اس سب الاسب والثانية ان سب البنت
 اول من سب سب الاسب والثالثة ان سب البنت
 اول من سب سب البنت الاسب والرابعة ان سب
 المذب اول من سب اس سب الاسب ثلثا
 ايراد النظر كذا في الاقرب اول ويستوي ان
 كان الاقرب ذكرا او انثى فلما اتفق الحكم في
 واحدة فحق على جميع الصور تدلوا الوارث
 اول فان قيل كان ينبغي ان يقول فلول صاحب
 الغرض اول لان ولد الوارث يشتمل على ولد
 صاحب الغرض وعلى ولد العصبة وولد
 العصبة لا يتصور في درجة ولد ذي الرحم
 لان في البطر الثاني من اولاد البنات وولد
 العصبة في البطر الثاني من اولاد البنات
 اما ان يكون عصبة او صاحب فرق كان
 اس سب اس وسب سب الاسب ثلثا نعم ولكن
 انما ذكرنا قصر الفاعلين للايجاز ولعدم التباس
قول ولولم يكن فيهم ولد ووارث اي وارث
 فرض فان قيل ينبغي ان يكون المراد نفي ولد
 صاحب الغرض والعصبة لان التكرار

لان الولد يشتمل على
 الاسب والبنت

موضع النفي نعم فلم خصصته بصاحب الغرض فقط
 ثلثا كما سب اولاد العصبة لاسصور في درجة
 ولد ذي الرحم واذا لم يتصور لا يصح نفيه لانه
 انما ينبغي النفي اذا كان وجوده منصورا اما اذا
 لم يتصور فنفيه يكون لغوا فاعلم انه انما سبى
 ما يصح نفيه **قول** او كان كلامه يدلون بوارث اي
 بصاحب الغرض لان المدلس بالوصفية اما انما
 الغرابي او الوصيات **قول** ولكن من ياد
 نال اصل الله شانه فظلاله اختار في هذا الباب
 قول اهل القدرية وان الحسن من زياد من جهة
 اهل التنزيل وقد ذكر في الشرح روايات لاصل
 قوله مع اهل التنزيل ولم يذكر مع اهل القدرية **قول**
 او الاثارة عطف على الذكور وما اذا اختلفت
 عطف على ان اتفقت **قول** موافقا لما روي
 ولما نصيب على الحال والصير في اهل موضعين
 راجع الى ما يروى والحسن مرداد في زعمه **قول**
 كما اذا ترك ابن بنت وبنت بنت نظير ما اذا كان
 كافرا يدلون بوارث وانفقت صفة
 الاصول لان كليهما يدل على بنت **قول**

صاحبة فزق **قوله** ولو ترك سباً من بنت
 وارسب سب نظير ما اذا لم يكن فيه فزق
 بوارث واختلفت صفه لاصول فيه لان
 احد هما يدلي ببنت سب والاخر بابنت
 وكلاهما غير وارث واحدهما ذكر والاخر اناثي
قوله كما اذا ترك بنتي سب سب بنت
 الى اخرها موضع القسم فيه عند محمد رحمه الله
 هو البطر الثاني فجعل فرع البنت التي في هذا
 البطر اثنين لياخذ العدد من فرعها والصفة
 من نفسها **وهي** الابنة فجعلها بنين لان
 اثنين وكذا جعل فرع الابن الذي في هذا البطر
 نفس لياخذ العدد من فرعه والصفة من
 نفسه فجعل ابنتين لانهن **عند أبي**
 يوسف في المال من الزوج اسباعا المال مبدا
 خيره محدود في تقديره المال من الزوج يقسم
 واسباعا منصوب على التخيير **قوله** على اعلی
 الخلف الذي وقع الضمير الذي يرجع الى الذي
 مستلزم وقع هو **قوله** في اعشار الخلفات
قوله في التوريث الالف واللام بدل المصنف

الله اي في توريث ذوي الارحام **قوله** ستة عشر
 سهابا من اثنين وعشرون سهابا بدل البعض
 من الكل فكذلك ستة اسهم من قبل انما يدل منه
 ايضا بدل البعض من الكل **قوله**
 في الصنف الثاني **قوله** من اي جهة كان اي سواء
 كان الاقرب من جهة الاب او من جهة الام او
 سواء كان الاقرب من جهة ابيه او من جهة
 جهته كما في الام او في ابي ام الام ومما في ام
 الاب **قوله** وعند الاستواء الالف واللام
 منه يدل منه المضاف اليه اي عند استواء الدر
قوله فمنه كان يدل بوارث فهو اوله فان قيل
 كان سعي ان تقول الوارث اولي كما قال في
 الصنف الاول فلو لوال وارث اوله ثم قال
 فمنه كان يدل بوارث قلنا لان الاصل في
 الوراثه ولقاء القرابة وانما يحسن استعماله
 في العلويين دون السفليين فان كل
 شخص يرث من الميت منهم يدل قبله
 اليه فهنا امكنه ان تقول بهذا اللفظ لان الاولاد
 هو الارسل من العلويين السفليين في الصنف

الاول ما امكنه ثم لان القدر انما لا يدرك
 الحلوا الى السنين فان الادلاء سناد
 الاستبارة لكن يمنع ان يدعى بشرط
 الواضع فانه يكون من الحلوا الى السنين في
 المكان او البرية فلما لم يمكنه ان يقول بهذا
 اللفظ قال قولوا لوارث او في الاثر انه
 قال في الصنف الثالث واولاد صنف
 الرابع قولوا العصبة او لما لم يمكنه ان يقول
 بهذا اللفظ **قوله** عندنا سهل القدر ايضا و
 انما نسب الى الجمع لان الفردي صارا على
 لهذا العلم كالنفقة والنحو والطب وغيرها
 فاجرى مجرى الانصاري والاماري والكلابي
قوله ولا يفضل له الصمة راجع الى من
 في من كان يدعى **قوله** واتعت صمة من
 يدعون بهم الواو في يدعون راجع الى الكفا
 المذللين الاحياء واتعت بهم راجع الى من
 حمل على المعنى اي وانفتحت صمة المذللين في
 الذكورة والاندثه بان يدعوا كلهم بالذكر
 والاثاث **قوله** وانحرت قرايتهم في الاتاد

واصله

واصول الاوتاد انما تعامل الوصه فقلت
 الواو تاد وادعت التاد في التاد كالاشاع
 والاتجاد والاتزار في الوضع والوعظ
 والورز **قوله** في الصنف الثاني قولوا
 العصبة او في فان قيل لم لم يقولوا لوارث
 حتى يكون سائلا لوارث صاحب فرض قبل
 لان ولر صاحب الفرض لا متصور في درجة
 ولد في الدرجة فان ولد صاحب الفرض في الدرجة
 الاول من اولاد الاخوات فقط وولود في الرحم
 في البطون الثاني وما بعده فلا يتصور اجتماعها
 في درجة بخلاف ولد العصبة فانه يتصور
 في درجة كيد ابس الاخ مع ان نسب الاخت
 فلذا اثار قولوا للعصبة **قوله** كلاهما الام
 اولاد قيد به لانه لو كان كلاهما الام لانقدم
 وكذا العصبة في المسئلة لان كليهما ولد في
 الرحم او اخذها لآب وام والآخر لآب ذكر
 احد هما منكولا لا يستوي ان كان الاخ
 لآب وام والاخت لآب او الاخت لآب وام
 والاخ لآب في ان سائس الاخ او في ان
 سب الاخت

كان
 لكونها ولدا العصبة بقي منها فصلا
 احد بها لآب وام والآخر لآم واحد بها
 لآب والآخر لآم وكل فصل منها عن جبين
 اما ان كان الاخ لآب وام والاخت لآم
 او الاخت لآب وام والاخ لآم والاخ لآم
 لآب والاخت لآم او الاخت لآب والاخ لآم
 فالاول والثالث ههنا لآب والرابع لآم
 بما اذا كان احد بها لآب وام او لآب في ان
 نسب اس الاخ او لآب لكونها ولدا العصبة
 والثاني والرابع منها ملحقان بما اذا كان
 كلاهما لآم لان الولد العصبة منها متعده
 كما اذا كان لآم **نوه** وعند محمد بن يعقوب
 ثلث المال من فروع من الاخياض على السوية
 اطلاقا الى آخره فان قبل ما الفرق بين التقسيم
 فانه يقسم ثلث المال على الفروع بنسب الاخياض
 دون الاصول ويقسم الباقي من الاصول
 دون الفروع ثلث الفرق ان الذكور في
 الثامث بنسب الاخياض متساويان في
 القسم وكان صفة الاصول متفتحة في الذكورة

والا لآم

بنسب النساء

والا لآم ثلث في الفروع **نوه**
 فان الذكور فيهم مفضلون على الالب فيكون
 على الخراف بغير الاصول بنسب النساء فيهم
 دون الفروع **نوه** ولما ايضا قواة القرابة
 هو التعليل الثاني وكون المال سدا
 الاخ لآب وام معلول بالعلتين جميعا
 اذ لو اقتصر على التعليل الاول وهو قوله
 لانها ولدا العصبة لكان اشكل بينت اس
 الاخ لآب لانها ايضا ولدا العصبة فلما
 علل بالتعليل الثاني رفع الاشكال لان
 نسب اس الاخ لآب ليس لها قواة القرابة
فصل في الصنف الرابع الحكم فيهم انه اذا
 انزروا احد منهم اسحق المال كله لعدم
 المزاحم فان قبل كيف كان فخصيص هذا
 الحكم بهذا الصنف والمال انقسم في جميع
 الاصناف قبلنا نعم ولكن قد بين في
 سائر الاصناف حكم المحرم للمزاحم المال
 حال وجود المزاحم وهو الاول والآخر
 ولم ينسب سائر الحكم المحرم لجميع المال حال

وهذا الخراج لان الاثرية لا تتأخر في هذا الصنف
نان جميعهم في درجة واحدة والاثريه انما ياتي
في درجتين فان قيل كيف يصير سائلا حكم في
سائر الاصناف وقد خص الحكم بها
بقوله فيهم اي هذا الصنف قلت انما يصير
بيانا في سائر الاصناف لان استحقاقه
لعمل الرحم في كل موضع لو صدر من العلية
هذا ليس **قول** وما كان خبر قرائته من احية
على فعل واحد حيوز من الخوز وهو لا يفتك
الوارثه وادعت ابيا الاول فيها لان الوأو
والباي متى اجتمعتا واوليهما ساكنة تكتب
الوارثه وادعت مثل سيد وطى فان اضلها
سويد وطوى ومحمد الميمى فاعل في الالحاق
وتدفع الكلام في الصنف الثاني وتقدم
الحكم وكان جامع قرائته واحدا في كل حكم
قراءة واحدة بان يكون قراية الالب
والاخر او في قراية الالب او في قراية الالب
قول كالتعاقب فان صلح لم يجمع الاعمام لأم
مع العاق حيث جمع مع الاحوال والحالات

قلت

قلت لان كل فرقة من هذه الصنف ينبغي ان يكون
مستلما في تلك النواع من الاب وام وبنات وام
لام حتى يكون الاقوى من تلك الفرقة اولى في
اصغرها وهذا انما يستقيم في العاق والحالات
والحالات دون الاعمام لأم لان كل فرقة في
هذه الفرق الثلاث مستلما على مراتب ام
ومن الاب وبنات لام بخلاف الاعمام لأم فان
نوع واحد فلهذا لم يجمع مع ابها الا في تلك
اكثر الاعمام والاحوال والحالات ليتبين
الانواع الثلاثة من كل فرقة قال اصد الله شاه
واما يحلف الاحوال والحالات ما اولان
مقصودا ايراد المنظر لاجل حيل العاقبة
والمنظر من العاقب والاحوال ليس
بمختار فحطت ما اوله من خبر متخارفتين
العاق فقط كذا في الاحوال والحالات فان
الحزب متحد بينهما يعطى الواو **قول** اعني
كان لام وام الى آخره تنبيه لقوله فالقوى منهم
اولى بالاجماع وهذا التنبيه تفصيل بعد الاجمال
ايضا طالعكم **قول** ذكرنا كذا او انما اي سواء

كان هذه الانواع الثلاثة من كل فرقة من الفرق الثلاث
 ذكرها كلوا او انا تاسفوات **قوله** كعم وعمل كلاهما
 لام قيد به ليخرج العلم والعلم لاب وام اولايها
 وان كانا مستويين في القراءة لكن احدهما عصية
 والاخر دورج وشروط كون اعمارهما المذكورين
 حظا لا تثبت ان يكون الذكر والاثر كلاهما
 ذوي رجم مستويين في القراءة **فصل**
 في اولادهم **قوله** من اي جهة كان من مثله في الصفة
 الثانية **قوله** كان له قوة القراءة فهو اولاد بالاج
 ان لم يكن فهو ولد عصية لانه اذا كان فهو ولد عصية
 فمما ذكر في اولاديه من قوة القراءة اختلاف من
 ظاهر الرواية وبعض المسامح وسيجيء ذكره الا ان
 ان شاء الله تعالى وادعى ان رجم الله ههنا اجملها
 يعني ولد لاب وام اول من ولد لاب وهو اول
 من ولد من لام **قوله** كسبت العلم وابن العلم كلاهما
 لاب وام اولاب قيد به ليخرج كما اذا كانا لام فان
 ولد العصية مستخدم ههنا **قوله** وان كان احدهما
 لاب وام والاخر لاب لمالك لم كانت له قوة القراءة
 في ظاهر الرواية قال اصح الله شانه اذا كان العلم لام

والعلم لاب فلا خلاف ان المال كله نسب العلم لام وام لاسا
 ولد العصية ولها ايضا قوة القراءة كما في المال المذكور
 في آخر الصفت الثالثة فمع هذا سعي ان يكون المراد
 من قوله احدهما العلم ومن قوله الآخر العلم يعني ان كانت
 العلم لاب وام والعلم لاب جهة هي الخلاف المذكور في ظاهر
 الرواية وبعض المسامح لما صار تقدير الكلام هكذا نصير
 بتقدير قوله المال كله لمن كانت له قوة القراءة كما في قوله
 المال كله لاس العلم لاب وام في ظاهر الرواية فان قيل ما
 الفرق بين الموضع وبين الصفت الثالثة حيث دم
 ولد من له قوة القراءة به مناعه ولد العصية ومنه
 قدم ولد العصية على ولد من له قوة القراءة حيث جعل
 المال كله لبنت اس الا ان لاب دون اس بسا حلت لاس
 قلنا الفرق ان بنت ابن الا ان لاب ههنا ولد الوارث
 ولا واسطه بينهما وبين الوارث فانصلت صفة
 وراثته الوارث بها واسطه لاس لاس لام من له قوة
 القراءة ولكن من من من من له قوة القراءة حيث
 انصلت قوة القراءة به فيكون ولد الوارث المتصلة
 اول من هو غير متصل بمن له قوة القراءة ما خرج به فان
 صفة قوة القراءة ههنا انصلت بالعلم لعدم الوساطة
 كما ان صفة وراثته الوارث انصلت ببنت العلم لعدم

بواسطة الا ان ابن العميرة لم يثبت العلم لان قوة القراءة
 التي في العلم سررت الى انساب والعصوبة التي في العلم تسر
 الى بنته فيكون ابن العميرة لم يثبت العلم **قوله** فليسا على
 حاله لابل فان قيل كيف يستقيم هذا المسلسل في الحال ان
 المسلسل يستوعب وزان مسله في حاله لابل فان الترجيح في
 تلك المسله يقع في الحال لابل وهو قوة القراءة فيكون اول
 منه حاله لابل اما هيئتها فالترجيح ليس بلغة في ابن العميرة لابل
 لان قوة القراءة ليست في ذاته وانما هي في ماله وهي العنة
 لابل وام قلنا نعم ولكن قد يسا ان قوة القراءة تسري من
 العلم الى فرعها الا ترى ان بنيت العلم لابل وام اوله في
 العلم لابل ولا يكون ذلك الا باعتبار ان قوة القراءة التي في
 العلم لابل وام تسري الى بنته لانه لم تسر لكان المال
 بينهما نصفيين لان كليهما ولدا لعصبة ويحل كل واحد في
 فامنا لا تسري من العلم الى فرع الا ان في الميراث ان العلم
 عصبة ومنه العلم ليست بعصبة فلو سررت التصويب
 الى سب العلم لكانت كغير عصبة ايضا فلما سررت قوة القراءة
 الى ابن العميرة فكانت في ذاته فيكون ابن العميرة سب العلم لابل **قوله**
 وقال بعضهم المال كله لبيت العلم لابل قال اصح انه شانه
 واعتراض واحد من كبار اصحابنا في هذا الطريق لانه
 لم يأت على ظاهر الرواية ما يدل على منع فرع الاصل من حرج

على قول الاصل الرجح وهذا الاعتراض من جهة لابل
 تركه لابل وام وعمل لابل لكان المال كله للعلم
 دون العلم قلنا الرجح العلم على العلم فكذلك سعي الى
 يرجح بنت العلم على ابن العميرة والجواب عنه انه لا يتصور
 انما رجحناه عليها لانه عصبة وهي ذات رحم
 ترجح العصبة على ذي الرحم فاما هيئتها فكلها
 ذو رحم وقوة القرابة التي في العلم والعصبة
 التي في العلم تسري الى بنته فصارت بنته كسب العلم
 لابل ولو كان مع ابن العميرة لابل وام سب علم لابل
 لكان المال كله لابل لابل وام دون سب لابل
 فكذلك هيئتها **قوله** وان سددوا في القرب ولو اختلفت
 حيز قرايتهم لا اعتبار بقوة القرابة ولا لولد العصبة
 في ظاهر الرواية قال اصح انه شانه قد ذكرنا في الشرح
 ان من الرواية مخالفة لرواية المبسوط لم ينس
 النامه السرخسي حيث قال في المبسوط غيب قوله
 وان استووا في القرب وكان حيز قرايتهم متحدا
 فولد العصبة اول وهذا في رواية ابن العميرة ان عماني
 لوسناره فاما في ظاهر المذهب فولد العصبة
 اول سواء كان الحيز متحدا او مختلفا فحول الشيخ

العلم

ظاهر الرواية ما جعل والسرخر رواية ابن عمار على
يوسف **قوله** والثالث لمن بدل لقراءه الام والعبر
فيهم قرة القراءة وانما ذكر ولما العصبية في قراءه
الكتاب ولم يذكر في قراءة الام لانه لا يتصور
في قراءتها **قوله** ثم يستقل هذا الحكم الى حجة عمومية ابيه
وخولتها الى اخره ثم يضاف اليكم المذكور في عمدة
الحيت وخولته واولادهم الى هؤلاء كما يضاف
اليهم لان الحكم سقي ثابتا فيهم ولو كان المراد منه
الاستعمال لما بقي ثابتا فيهم لان الشئ اذا نقل مكانه
الى مكان آخر لم يبق في المكان الاول **فصل**
في الحكم بالمنع المسمى **قوله** بالمنع المسمى وهو كل
شخص يمارض دليل ذكرته دليل الاثنية قال
عدم المرجح لاحد الدليلين **قوله** اقل النصيبين
اي نصيب المذكورة والاثنية **قوله** اعني استلخا لهن
انما قسرا قل النصيبين به لانه لو لم يقبل لاشته
الامر علينا فيما اذا ورت في احد الخالين محرم
في الآخر كزوج واحت لاي وام وخنخ لاي
فانما لو جعلنا ما نتي كان له منهم من سدد ولو
جعلنا ذلك لم يكن له شيء فزال هذا الاشتباه وبين
انه اراد اقل النصيبين اسود الخالين **قوله** نصيبنا الحكم

في هذا الصيغة بانه يجعل ذكر راحة لا يكون **قوله**
قوله عند احسنه واصحابه رضي الله عنهم قالوا
في قول اصحابه قول محمد بن يوسف الاول لان
قوله لا اخر موافق لقول الشيخ رحمه الله **قوله**
يعتبر الضمير راجع الى يوسف **قوله** باعتبار
الحالات اي حالات الاس والذات والخنخ واحد
لما اليهم **قوله** محضوب في الحجة خبر حسداد
محمد ونساي وشيوة مضروب لانه لا يضرب
نفسه وانما يضرب سبانه **فصل في المل**
وجه مناسبة ايراد هذا الفصل عقيب
الخنخ لان المل متردد بين الخالين كل خنخ **قوله**
نصيب ثلاثة او ثلث على اربعة بنين او اربع
بنات كقوله تعالى سراسل نكح الخراي الخ والرد
قوله ولم تكن اذرت بانتضا المودة لا يثبت في
لا يورث عنه لان باقرارها بانتضا المودة
يعلم ان المل لم يكن من الميت **قوله** ثم مات في
المريض اي واستمل جال خروص ثم مات
لان المدة انما يكون اذا كان الموضع قبل حيوة
وانما يعلم حيوته بالاستسلام **قوله** فان خرج

مستقيماً فالمعبر صدره فان قيل يسع الى المعبر
 السرة سواء خرج مستقيماً او منكوساً لان
 السرة هي المنصف من البدن فلم اعتبر اليه
 الصدر اذا خرج مستقيماً قلنا لان الاعضاء
 الرئيسية من الجانب الايمن واليسار
 الصدر فقط خرج جميع الاعضاء الرئيسية
 كلاف ما اذا خرج منكوساً فان هنا المعبر
 المنصف **قوله** على بعد من الجمل ذكر يدل على
 بعد من بدل البعض من الكل بتكرير العامل
 وهو على **قوله** ثم انظر امره في لغة اخرى ينظر
 لانه عطف على تصحيحه وكذلك قوله ثم اضرب
 وثم انظر الثانية **قوله** من المستحسن الى
 المنصف اي من تدليل قوله ان تصح المسألة
قوله فان توافقتا ضرب وفق واحدة في جميع
 الاخر حيث ذكر يصيب المذكور دون المذكور
قوله ثم اضرب من كان له شيء اي شيء كان له شيء
 على بعد من حذف المضاف وادامة المضاف اليه
 مقامه لانه لا يضرب ثوبه وانما يضرب نصيبه
قوله وما كان من قوتها من نصيب ما هذا في محل

يدل
 ان تصح

النصيب

النصيب لانه ياتى المنقول ليس بعد ان يعطى ولذلك
 فيعطى للمراة اربعة وعشرين الجار والمحرور
 محل النصيب **قوله** ومنه نصيب كل واحد
 الابوين اربعة اسهم اي ويعطى لكل واحد من الابوين
 اثنان وثلاثون وبقية نصيبه اربعة اسهم
 مصرورة في لغة اخرى مبتدأ محذوف
 اي هو مضروب والنصير راجع الى سهم واربعة
 اشباع سهم فما بقي لنفسه من الاولاد اي من
 البنات القديمة والنسب الموجود من الذكر
 حظ الاثنين **فصل في الفقير في المعقود ومثابه**
 ايراد هذا الفصل عقيب فصل الجمل كوصف ايراد
 فصل الجمل عقيب فصل الخنثى **قوله** لا يرث ثمنه
 احد الفعل منه من نوع لان من ليس للعامة بهن
 وانما هي لنتيج الحكم وكذلك يورث نصيبه كماله
 مع يصح موته فان الفعل بعد ما نصوب لانها
 للعامة وتلك المدة الالف واللام للعهد
 لان العهد ومنه في اللعظ احد من اقرانه
 مع احاد لان التكررة في وضع النسخ لم في
 يوم وليلة مني على النسخ لانه صا والجملة

الفعلية المصدرة بالخافض فصار نظير كقولهم ولدته
 امة **قوله** وقال محمد بن مائة وعشرين سنة
 محذوف اي مائة وعشرين سنة والضمير يرجع
 الى المدة وكذلك قوله موقوف الى احتداد الامام
 اي الامام الموحود موقوف الى الحكم موقوف فان
 تسلم لم قدم قوله محمد بن مائة وعشرين سنة
 رخمها اية فليكن اي اقدمه نظر الى ترتيب
 العدد حيث ذكر الاول لعمامة وعشرين سنة مائة
 وعشرة ثم مائة وخمسة ثم تسعين **قوله** ويؤيد
 الحكم عطف على قوله في ماله وقوله في حق غيره
 اي في حق مال غير ماله على يد ماله المضاف في اقامة
 المضاف اليه مقامه **فصل** في الميراث
 وجه مناسبة ايراد هذا الفصل عقيب فصل
 المنقوضات كمالا يفسر بالحق وهو ورثة
 قبل قضاء القاضية بموتة فكذلك لا يقسم بالامه
 ايضا من ورثة المالكين قبل قضاء القاضية
 بل اية **قوله** وبما اكتسبه في خارجه اي قبل
 الحقوق بدار الحرب حتى الاختلاف المذكور
 لان ما اكتسبه بعد الحقوق فهو في مال الجماع

قوله لانه سلم ولانه مرتد مثله اي لانه
 سلم ولانه مرتد مثله ولانه كافر اصلي
 لان قوله لا يرد في احوالهم فيلنا اول
 الجميع **فصل** في الاسباب وصحة
 انه ارجح هذا الفصل عقيب فصل امر بدين
 الاسلام في المرتد اصله والارث ادها
 عرض على الاصل فكذلك الاطلاق للاسب
 اصله والاسرار عرض على **فصل**
 في الميراث والغرة والهدم وجه مناسبة
 ايراد هذا الفصل عقيب فصل الكا
 ان الاسباب الميراث قتل فلياسب
 ذكر وعقوبت ذكر الاسباب اذ مرجعها
 الحال في القتل الدية وفي الاسباب
 الغداء **قوله** ايتم مات اولاً منصوب
 على الحال اي حال كونه او لا **قوله** كانه
 ما قوامه اي كان موت كل واحد منهم متار
 موت الباقيين لان مع القرآن والله اعلم
 بالصواب والله المرجع والمآب

تدويع الفراع من تويد شرح المنهاج

المختار صنفه السراج علي يد

العبد الضعيف الراجي رحمة

ربه الغني مير محمد سنا كالمختار

اسم محو سنا كالمختار

المبرور سيد محمد السراج

عفا الله له وثوابه وللمن

نظر فيه وجميع الموصفين

والموصفات في يوم الـ

التاسع والعشرين من

الحج والطور مارح

٩٧٤

